الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1975) السنة الثامنة -الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

خبير اقتصادي: الاستثمارات ضرورة لتجاوز المشاكل الاقتصادية 2

الصين تعمل على زيادة المحاصيل لكبح جماح أسعار المواد الغذائية 15

غياب للفلسفة الاقتصادية وضمور للقاعدة الإنتاجية الحقيقية

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة -الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

خبير اقتصادي: الاستثمارات ضرورة لتجاوز المشاكل الاقتصادية

بغداد/ المدى الاقتصادي

اكد الخبير الاقتصادي كمال البصري على ضرورة العمل لخلق الظروف المناسبة والمشجعة لاستقطاب رجال الاعمال والمقاولين الاكفاء، واصدار التعليمات لتمكين هيئة الاستثمار والوزارات لتقليص الروتين وحصول الموافقات وتفعيل النافذة الواحدة، ووضع الضوابط التي من شأنها عدم استلام المعاملات غير المتكاملة (للحد من تأخر المعاملات)، ووضع سقف زمني للنظر بالمعاملات وتسهيل فتح الاعتمادات المصرفية، لافتا الى ان دور اجهزة الرقابة كان ولا يزال لاغراض سليمة، لكن النتائج تشير الى انها كانت عقبة في تأخير كثير من الاعمال.

وقال البصري: ان مقارنة البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة من الدول كمصر، والاردن، والمغرب، وماليزيا، وسنغافورة (باستخدام بيانات المسح الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي لعام ٢٠٠٨) نجد فروقاً كبيرة تؤشر ان العراق يمثل نسبيا اصعب بيئة استثمارية، لاشك ان سهولة البيئة الاستثمارية تنعكس ايجابيا على رفاهية المواطن، فنجد ان التسهيلات الاستثمارية التي توفرها سنغافورة (وهي دولة تفتقر للموارد الطبيعية) تجعل معدل دخل الفرد يعادل ٤٨$ الف، في حين دخل الفرد العراقي يعادل ٣٦٠٠$ (في ٢٠٠٧).

واضاف: هناك عوامل تؤثر سلبا في الاداء الحكومي منها عامل خارجي يتمثل بتأثيرات الظروف الامنية، وضوابط مؤسسات الرقابة، وغياب البنى التحتية الاستثمارية، وعوامل داخلية خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) وتتمثل بدراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد، وجود الشخص المناسب في الموقع المناسب، وعامل متعلق بالتنسيق بين دوائر الدولة تشمل ضعف تعاون اجهزة الدولة المختلفة كقرارات اطلاق الصرف (وزارة التخطيط)، وصرف التخصيصات الحكومية (وزارة المالية) وفتح الاعتمادات (البنك المركزي والمصرف التجاري العراقي)، اضافة الى ذلك مشكلة القصور والتقصير، كما ان العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لادوارهم بالكفاءة المطلوبة، وضعف التنفيذ يمكن ان يفسر(بالتقصير)، الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية المعنوية والمادية (بالقصور) والذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب، مشيرا الى ان لرفع مؤشرات التنمية البشرية دوراً في الارتقاق بالانسان في تجاوز التقصير والقصور.

وتابع: ان هناك مشكلة الشعور بالمسؤوليةغالبا ما يعتقد موظفو المؤسسات (الجهة المتعاقدة) ان دورهم ينتهي بمجرد ابرام التعاقد مع المقاولين، في حين يستلزم ضرورة قيام مشاركة حقيقة بين المتعاقد والمنفذ حيث يجب النظر الى المنفذ بانه جهة متحالفة يساعد على تحقيق اهداف الجهة المتعاقدة التي يجب ان ترعى حسن اداء المنفذ وتمكنه بكل ما تستطيع من قوة، وعند ذلك يتحول العقد الى عقد شبه تضامني او عقد شراكة بموجبه يتم تدارس الصعوبات والتحديات التي ستواجه المنفذ عندها تتحول تحديات المنفذ الى مشكلات الجهة المتعاقدة.

وأوضح ان المشكلة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع هي ليست مشكلة قلة الموارد والتخصيصات المالية، بل هي مشكلة ضعف تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية، انها مشكلة عدم الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، والتي تجد تعبيرها في عدم احترام سيادة القانون.

وشدد على اهمية الضامن بين المصالح العامة والخاصة، لاسيما عند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة للوقوف على مصادر وعوامل الرخاء، فلا نجد للعمق التاريخي، ولا لتوفر الموارد الاقتصادية، ولا لنوع الديانة، أو لون البشرة تأثيرا يذكر، بل نجد الدول الغنية تتصف بشكل عام بمستوى مرتفع من الثقافة والتعليم، وبنظامين قضائي وسياسي عادلين.

وقال البصري: بسبب شحة التخصيصات الاستثمارية نسبة لمتطلبات الانفاق العام، نجد من الضروري تقسيم الانفاق الاستثماري الى انفاق ذي اولوية أساسية، وآخر ذي اولوية ثانوية.

واقترح توزيع التخصيصات المطلوبة على الخمس سنوات القادمة بشكل تنازلي (وفقا للطاقة الاستيعابية بكل قطاع) لغرض تحقيق اولويات زيادة الانتاج والتصدير النفطي لغرض توفير السيولة النقدية لتمويل المشاريع، و توفير الطاقة الكهربائية والوقود الضروري لتلبية حاجة المواطن والمشاريع الاقتصادية، وكذلك التوسع في التربية والتعليم العالي افقيا وعموديا بما يكفل تحقيق سيادة القانون وخلق التنمية البشرية الساندة لتنمية الاعمار.

مبينا أن الامر هنا يتعدى مجانية التعليم ليشمل توفير تخصيصات وحوافز مالية للطلبة وبكل المراحل الدراسية، لغرض انتشال الطلبة من حالة الفقر والحرمان، ورفع الخدمات الحكومية (كالصحة، والاسكان، والبلديات) ورفع مستوى الانتاج الزراعي والاهتمام بالاستثمار في مشاريع الري واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية. لغرض توفير فرص عمل و مواد غذائية ومن ثم قيام صناعات زراعية.

ودعا البصري الى توزيع التخصيصات المطلوبة على الخمس سنوات القادمة بشكل تصاعدي لتحقيق تحسين اداء القطاعات الانتاجية الواعدة واعادة تأهيلها من خلال تبني اسلوب مشاركة القطاع الخاص للعام وتوفير القروض. والتاكيد على الاهتمام بتخطيط الانفاق التشغيلي حيث يجب على الحكومة مستقبلا أن تتبنى مبدأ ربط زيادة الاجور والمرتبات بالانتاجية، وان تتبنى سياسة إعالة الافراد من خلال شبكة الحماية الاجتماعية، وبهذا تستطيع الحكومة احتواء مشكلة تضخم الاجور وجعل العراق ارضاً تنافسية مناسبة للاستثمار، كما اشار الى الايرادات غير النفطية كانت ولازالت لا تتجاوز الـ١٠٪ من الايرادات العامة، ونتوقع مستقبلا ان تنمو نموا ضعيفا من خلال العمل على تطبيق نظام التعرفة الكمركية (الذي لا زال ينتظر التشريع) ومن خلال زيادة كفاءة جباية الرسوم.

مدير عام مصافي الوسط: مشاريع تنفيذ مصافي جديدة متواصلة لرفع الانتاج الكمي والنوعي

بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا المهندس دثار الخشاب مدير عام مصافي الوسط الشركات الاجنبية والاستثمارية الى التحرك وانتهاز فرصة وجود الكم الهائل من فرص الاستثمار في العراق بشكل عام ليس فقط في مجال النفط والغاز، بل على جميع الاصعدة صناعيا واجتماعيا وخدميا.

واضاف في حديث لـ(المدى الاقتصادي): ان الشركة أنجزت بنجاح على مدى السنوات الخمس الماضية مشاريع عدة اهمها مصافي السماوة والنجف والديوانية واستطاعت إنشاء وتشغيل وحدتي تكرير بطاقة انتاجية عالية فضلاً عن انشاء عدد كبير من المشاريع افتتح قسم منها وهناك مشاريع عدة تحت الإنشاء.

وتابع: اما في ميدان تحسين المواصفات هناك عدد كبير من المشاريع معظمها أنجز والبعض الآخر سيتم تشغيله العام المقبل والعام الذي بعده موضحاً ان هذه المشاريع تعنى عناية خاصة بمواصفات المنتجات وجعل تلك المنتجات بمواصفات عالمية صديقة للبيئة.

واشار الى ان عمل الشركات الاجنبية التي حصلت على عقود جولتي التراخيص الاولى والثانية قادرة على العمل في المناطق التي حددت لها ومنها بدأ العمل الفعلي، حيث ان وزارتي الدفاع والداخلية متمثلة بشرطة النفط وكل القوى الامنية التابعة للوزارتين تؤمن لها العمل بشكل طبيعي بعيدة عن كل السلبيات قد تسببها قوى التخريب والارهاب مؤكداً شروع هذه الشركات بالعمل وتقوم وزارة النفط بحل المشاكل الموقعية، لافتا الى ان تقاعس تلك الشركات من الدخول في معترك الاستثمار والبناء سيفقدها فرصاً كبيرة لا تعوض.

وأوضح انه لا يمكن بناء العراق من قبل شركات تستخدم البريد الالكتروني للدخول الى السوق العراقي فقط تواجدهم المادي هو الذي يدعم حصولهم على فرص الاستثمار، اما اذا استمرت هذه الشركات بالتردد والخوف فعليها تحمل خسائر الفرص الاستثمارية.

وعلى صعيد إدارة الشركة قال الخشاب: بالنظر للتوسع الأفقي والعمودي لهذه الشركة فقد تم إعادة النظر بهيكلة الشركة وتم ذلك قبل ثلاث سنوات حيث ابتعدت هيكلية الشركة وإدارتها من المركزية إلى توزيع الصلاحيات لتصبح الإدارة أكثر تناغما مع الوضع الجديد للشركة، اضافة الى ان الشركة تدعم اتجاه الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية لموظفي الشركة فإضافة إلى الرواتب والمخصصات الجيدة تمكنت ادارة الشركة من توزيع (٢٨٨٠) قطعة ارض على جميع موظفيها ونحن متواصلون بهذا الاتجاه للكادر الذي لا يمتلك الأراضي، كما نطمح الان الى بناء قطع الاراضي عن طريق الاستثمار وفعلا"تم تأسيس جمعية بناء المساكن لموظفي مصفى الدورة وهذه الجمعية بمجلس ادارتها على وشك التوقيع مع شركة متخصصة لأستثمار الاراضي وبنائها وبآلية دفع سهلة، لافتا الى تطوير كوادر الشركة من خلال برامج تدريبية وتطويرية حديثة ومتطورة لكي يتم تدريب وتطوير اكثر من ٦٥٠٠ موظف هم موظفي هذه الشركة.

في الوقت نفسه يتم تنفيذ اعمال تطوير بعض المصافي الحالية ورفع قدراتها الانتاجية منها إنشاء المصافي الجديدة في الديوانية والنجف وزيادة طاقة مصفى الدورة للضعف أي ٢٠٠٠٠٠ برميل/يوم، كما تتضمن خطة وزارة النفط تطوير المصافي الحالية وإنشاء مصافي جديدة إضافة الى معامل الغاز، وكذلك تشغيل وحدة التكرير في مصفى بيجي وإنشاء مصفى ميسان، إلا أن إنشاء المصافي الكبيرة التي سيكون لها دور كبير في تطوير الصناعة النفطية في العراق وتوفير الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية، مبينا الحاجة الى تشريعات جديدة لتحريك المصافي وتطوير واقع عملها ونقل طاقتها الانتاجية لمرحلة افضل من حيث الكم والنوع، ومن دون ذلك فأن العراق سيبقى مستوردا للمنتجات الخفيفة او على الاقل جزء كبير منها حتى تشغيل مصافي كبيرة خلال عقد من الزمن وفق الخطط الموضوعة، كما ان حركة الاقتصاد ودوران عجلته تتم فقط من مصدرين لا ثالث لهما المصافي ومحطات الطاقة الكهربائية مع ملاحظة التلازم الثابت بين تشغيل المصافي وانتاج الطاقة الكهربائية.

ابريهي: البنك المركزي اعتمد تسهيلات الايداع القائمة لتسهيل أكبر قدر من ودائع الجمهور

بغداد/ المدى الاقتصادي

اكد نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابريهي التركيز على استهداف التضخم في اجراءاته، وذلك ارتباطا مع برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تعاقدت عليه الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي وهو من جملة ما طلبة نادي باريس لتخفيف عبء المديونية من العراق.

واضاف: ان البنك المركزي اعتمد تسهيلات الايداع القائمة لتسهيل احتجاز اكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور لدى المصارف، وهذه الاداة تتسم ببساطة شديدة اذ تودع المصارف السيولة الفائضة لديها، اي فائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي باسعار فائدة معلومة، حيث نوع البنك المركزي الامد الزمنية لهذه الودائع فمنها ليوم واحد وتسمى تسهيلات الايداع الليلي ولمدة اسبوع وشهر ولثلاثة اشهر. وفي واقع الحال وعندما رفع البنك المركزي اسعار الفائدة اصبحت المصارف تفضل توظيف السيولة، التي تتوفر لديها من الودائع لدى البنك المركزي وذلك لسببين يتداخل تاثيرهما اولهما سعر الفائدة المرتفع وثانيهما الغياب التام للمخاطرة من قبل المخاطر العالية في سوق الائتمان الخاص، بل واكثر من ذلك عمدت المصارف الحكومية على توظيف جزء من الودائع الحكومية لديها من البنك المركزي وهذا قد لا يتفق مع الهدف من ايجاد تلك التسهيلات، فمن المفروض ان الودائع الحكومية لست من الاموال المعدة للاقراض، بل تتراكم في المصارف ناتجا عرضا لادارة الموازنة المالية العامة للدول ايرادات ونفقات، كما انه ليس من نية وزارة المالية اصلا اتاحة هذه الاموال المودعة للائتمان الخاص ولا حتى للمنشآت الاقتصادية.

واوضح: اقتصرت تسهيلات الايداع على اسبوع واحد فقط من دون الامد الاخرى المذكورة آنفا والتي جربها البنك المركزي ولا توجد دلائل تفيد تباين استجابة المصارف حسب مديات الايداع. واجاز البنك المركزي ايضا خلال تلك المدة ايداع العملية الاجنبية بفائدة في الوقت الحاضر توقفت هذه الايداعات لان البنك المركزية اقتصر على الدينار. اما عن حوالات البنك المركزي قال ابريهي: اخذ البنك المركزي يصدر حوالات تشتريها المصارف وهذه الحوالات مدتها ١٨٠ يوماً وكانت مصارف تشتريها على الاغلب بسعر فائدة يزيد قليلا على سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الايداع. ومن المعلوم ان سعر الفائدة على تلك الحوالات لايمكن ان ينخفض عن سعر الفائدة على التسهيلات ولذلك لا يمكن القول ان مزاد هذه الحوالات يعكس سوق النقد تماما لان ارضية سعر الفائدة على الحوالات محددة بسعر الفائدة على تسهيلات الايداع وهومحدد اداريا. واصبح سعر الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف للقطاع الخاص كما هو متوقع اعلى من سعر الفائدة على حوالات البنك المركزي وبذلك تاثر سعر الفائدة في سوق الائتمان بتحديدات ادارية لسعر الفائدة من البنك المركزي، لكنه لم يؤثر بالدرجة نفسها على اسعار الفائدة التي تدفعها المصارف للمودعين.

واشار الى ان حوالات البنك المركزي كانت لمدة ١٨٠ يوماً و٣٦٠ يوماً والحوالة للامد الثاني مرتبطة بقروض سابقة قدمها البنك المركزي قبل عام ٢٠٠٣ الى وزارة تسددها وزارة المالية باقساط وبفائدة ٥٪ ويعرضها البنك المركزي على المصارف بفائدة اعلى منسجمة مع سعر فائدة البنك المركزي واسعار الفائدة الاخرى المرتبطة به ومنها سعر الفائدة على التسهيلات الايداع، وعندما تسدد وزارة المالية يطفئ تلك الحوالات ويتحمل الفروقات في اسعار الفائدة، كما حاول البنك المركزي ايضا استخدام سعر الصرف لخدمة هدفه وهو تحجيم التضخم ولذلك عن طريق رفع قيمة الدينار العراقي تدريجيا وصولا الى المستوى الحالي الذي هو ١١٧٠ديناراً للدولار بعد ان كان ١٩٤٩ ديناراً للدولار في تشرين الاول ٢٠٠٣.

وذكر ان الرقم القياسي العام للاسعار استمر بالتصاعد وتجاوز معدل التضخم ٥٠٪ لاحدى سنوات ما احدث تباينا كبيرا بين القوة الشرائية الداخلة للدينار العراقي وقوته الشرائية الدولية فالاخيرة ترتفع والاولى تخفض وقد عمق هذا الاتجاه الابتعاد كثيراً عن مستوى تعادل القوة الشرائية ومن المعروف ان هذا المسار يضعف القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد العراقي لان تكاليف الانتاج المحلي تصبح اعلى منظورا اليها من زواية المستثمر الاجنبي في العراق والمستورد الاجنبي للسلع العراقية، في حين تصبح تكاليف الانتاج في الخارج ادنى من زاوية المستثمر في العراق والسلع الاجنبية ارخص نسبا منظورا اليها من العراق.

واكد ان التضخم المرتفع مع عدم تحقيق زيادات كبيرة من الانتاجية يؤدي الى هذه النتيجة وعندما لا يمكن خفض قيمة العملة المحلية لالغاء آثاره، وهذا التناقض قد حدث في بلدان اخرى ايضا عندما ارادت مواجهة التضخم بالسياسة النقدية اذ ان التناقض بين هدف السيطرة على التضخم واهداف اخرى ممكن ومن الصعب تفاديه الا اذا كانت معدلات التضخم ضمن مديات يمكن معالجتها بسياسة اخرى وترك سعر الصرف يحدد حسب مقتضيات الحفاظ على القدرة التنافسية الدولية ودوافع الاستثمار.

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

أزمة ايرلندا المالية تدخل في جدلية حلولها الاخيرة

دبلن- العواصم/ متابعة المدى الاقتصادي/ وكالات

قال مسؤول رفيع في الاتحاد الاوروبي ان الاتحاد وافق على طلب الحكومة الايرلندية الحصول على دعم مالي ضخم، يقدر بنحو ٨٠ الى ٩٠ مليار يورو، لانقاذ البلاد من ازمتها المالية الشديدة.

ومن جانبها أكدت الحكومة الإيرلندية على لسان رئيس وزرائها براين كوين، على أن يتم الاتفاق على المبلغ والشروط خلال الأيام القادمة.

وقال المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية اولي رين ان وزراء مالية دول الاتحاد رحبوا بطلب دبلن بالحصول على تلك المساعدات.

واوضح ان من شأن خطة الانقاذ الايرلندية الحفاظ على مكانة العملة الاوروبية، وضمان الاستقرار في النظام المالي لدول منطقة اليورو.

واضاف رين ان فريقا من خبراء المفوضية الاوروبية والبنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي سيعدون خطة الانقاذ بنهاية هذا الشهر، والتي ستكون عبارة عن برنامج اقراض مدته ثلاثة اعوام.

وكان وزير المالية الايرلندي بريان لينيهان قد اعلن أن بلاده تقدمت بطلب رسمي لمساعدة دولية لدعم نظامها المالي.

وأشار لينيهان إلى أن المبلغ قد يكون نحو ١٠٠ مليار يورو، بينما نقلت وكالة رويترز عن مصدر أوروبي أن المبلغ سيكون ما بين ٨٠ و٩٠ مليار يورو.

وقد أتمت الحكومة الايرلندية وضع موازنة تقشف مدتها أربعة اعوام لتقليص العجز الكبير في موازنتها العامة. وأكد كوين أن الخطة ستنشر قريباً كما أن قيوداً ستفرض على قطاع البنوك.

وتعرضت أيرلندا إلى ضغط كبير من جيرانها الاوروبيين لدفعها لطلب المساعدة المالية، والتي يأملون انها ستساعد في تخفيف الضغط على اعضاء منطقة اليورو الاخرين الذين يواجهون مشكلات ديون وعجز مالي متزايدة.

ويبدو ان توجه الحكومة الايرلندية لطلب المساعدة من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي تراجع عن موقفها السابق حيث نفت في وقت مبكر من هذا الاسبوع ان تكون حزمة المساعدة المالية ضرورية لها، أو انها تتفاوض بشأنها.

وتنفق ايرلندا حاليا نحو ١٩ مليار يورو أكثر ايراداتها من الضرائب والعائدات الاخرى، بيد أن الازمة التي ضربت قطاع المصارف في البلاد تستدعي ضخ دعم مالي ضخم لدعم استقرار النظام المالي في البلاد. وقدرت الصنداي تايمز حزمة الانقاذ المالي لايرلندا بنحو ١٢٠ مليار يورو، أي أكثر من حزمة الدعم المقدمة لليونان على مدى ثلاث سنوات وهي ١١٠ مليارات يورو.

واشار لينيهان أنه لن يكون شرطا لهذه المساعدة الخارجية أن تقوم البلاد برفع معدل الضريبة على الشركات التي تصل الى ١٢,٥٪ وهي أقل بكثير من معدل الفائدة في الاتحاد الاوروبي.

وذكرت صحيفة صنداي تلجراف أن عددا من اكبر الشركات الامريكية قد حذروا جمهورية ايرلندا من"تأثير مؤذ"عليها إذا رفعت ضريبة الشركات.

وقالت الصحيفة إن شركات مايكروسوفت وهيوليت باكراد وميريل لينج وانتل كانت من بين الشركات التي حذرت من أن ذلك سيشكل خطرا على"قدرتها على جذب الاستثمارات والاحتفاظ بها".

وعلى الرغم من أن بريطانيا ليست عضوا في منطقة اليورو الا أن دافعي الضرائب فيها سيتحملون بعضا من عبء فاتورة الانقاذ الايرلندية.

فبريطانيا تسهم بنسبة ١٢٪ من صندوق"آلية الاستقرار المالي الاوروبي"وهو أحد الصناديق التي ستعتمد عليها حزمة انقاذ الايرلندية.

كما التزمت لندن بتمويل نسبة ٤,٥٪ من أي مساعدة مقدمة من صندوق النقد الدولي.

وقد ضاعفت أزمة النظام المصرفي نسبة العجز في الميزانية بعد ان اضطرت الحكومة الى ضخ اموال ضخمة لدعم مصارفها وانقاذ نظامها المالي ولم تعد لديها الموارد لمواصلة مد يد المساعدة اليها.

وقد بلغت نسبة العجز المالي الضخم الذي تواجهه جمهورية ايرلندا ٣٢٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وغرقت المصارف في العجز بسبب فقاعة عقارية شهدت تدهور اسعار العقارات الى النصف.

وكان من تأثير الأزمة في ايرلندا أن ارتفعت بقوة معدلات فوائد السندات في بعض الدول التي يعتبر وضعها هشا في منطقة اليورو مثل البرتغال واسبانيا واليونان.

تظاهرات

وتظاهر الالاف في شوارع دبلن احتجاجا على الاتفاق الذي يأمل قادة الاتحاد الاوروبي أن يحول دون انتقال الازمة الى البرتغال واسبانيا وتهديد مستقبل اليورو.

وقالت أحزاب من المتوقع أن تشكل الحكومة الايرلندية القادمة وان أي اتفاق لن يكون مقبولا اذا كان سعر الفائدة مرتفعا جدا. ونفت الحكومة تقارير اعلامية بأن الحزمة الاجمالية ستكلف دافعي الضرائب ما يصل الى ٦,٧ بالمئة سنويا.

واضطرت أيرلندا الى اللجوء للاتحاد الاوروبي وصندوق النقد لانقاذها من أزمة مالية ترجع جذورها الى سنوات من الاقراض المصرفي غير المحسوب والذي أسفر عن ديون رديئة بعد انفجار فقاعة عقارية. ووصف ايمون جيلمور زعيم حزب العمال تقريرا لهيئة الاذاعة والتلفزيون الايرلندية (ار. تي.اي) بأن الفائدة التي سيسددها دافعو الضرائب الايرلنديون يقدر بمبلغ ٨٥ مليار يورو (١١٣ مليار دولار) قد تصل الى ٦,٧ بالمئة بأنها "تبعث على قلق عميق".

وأبلغ مؤتمرا للحزب "لو صحت التقارير فانه سيكون استسلاما مفزعا من جانب الحكومة الايرلندية. وستكون خيانة للمبادىء المؤسسة للاتحاد الاوروبي."

وقال وزير الاتصالات ايمون ريان ان الاتفاق ليس نهائيا بعد وانه سيشمل عدة قروض باجال استحقاق وأسعار فائدة مختلفة لكن ما ستدفعه أيرلندا في نهاية المطاف لن يصل الى ٦,٧ بالمئة.

كان حزب المعارضة الرئيسي فين جيل قال الجمعة الماضية ان أي فائدة فوق ستة بالمئة ستكون غير مقبولة.

سياسات تقشفية

وكانت حكومة جمهورية أيرلندا قد كشفت عن سياسات تقشفية جديدة لمساعدة البلاد في الخروج من أزمتها المالية الحالية.

ومن بين التدابير المتخذة لخفض الإنفاق والزيادة في الضرائب يذكر خفض الحد الأدنى للأجور بما يناهز يورو واحدا لينزل إلى معدل ٧,٦٥ يورو للساعة الواحدة، وسن ضريبة جديدة على الملكية وتسريح نحو ٢٥ ألف موظف في القطاع العمومي.

وتشمل الخطة كذلك خفض النفقات الخاصة ببرامج الرفاه الاجتماعي بواقع ٢,٨ مليار يورو.

وتسعى الحكومة إلى تحصيل ١,٩ مليار يورو إضافية في بند ضريبة الدخل.

كما كشفت الحكومة عن خطة لرفع ضريبة القيمة المضافة على المبيعات من ٢١ في المئة حاليا إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٤.

وتهدف السياسة الجديدة والتي تغطي السنوات الأربع المقبلة توفير حوالي ١٥ مليار يورو.

ودخلت الحكومة الايرلندية مباحثات للحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة اجمالية قد تصل إلى ٨٥ مليار يورو.

اليورو يواصل تراجعه

وواصل اليورو تراجعه أمام الدولار بينما يتدارس المستثمرون خطة الحكومة الأيرلندية التقشفية الصارمة.

تفتقر خطة التقشف الأيرلندية إلى الدعم الشعبي كما تتعرض إلى النقد من قبل الخبراء

ولم يستطع اليورو الابتعاد عن أدنى مستوى بلغه في غضون شهرين في غمرة أزمة الديون في منطقة اليورو ووسط استمرار المخاوف من انتشار الازمة بعد أن كشفت أيرلندا عن خطتها التقشفية.

وقال متعاملون إن من المحتمل أن تحتاج البرتغال واسبانيا إلى مساعدات مالية كذلك في حين تعرضت خطة دبلن التقشفية لانتقادات بسبب تمسكها بتوقعات نمو طموحة أعلنتها في وقت سابق هذا الشهر.

واستقر اليورو عند ١,٣٣٢٥ دولار بعد أن بلغ أدنى مستوياته في شهرين عند ١,٣٢٨٤ دولار يوم الأربعاء، ما يعني أنه فقد أكثر من ٣ سنتات خلال أسبوع واحد.

كما استقرت العملة الأوروبية الموحدة أمام الين عند ١١١,٣٣ ين بعد انخفاضها الى ١١٠,٣٢ ين يوم الأربعاء وهو مستوى لم تبلغه منذ منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي.

ودخلت الحكومة الايرلندية مباحثات للحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة اجمالية قد تصل إلى ٨٥ مليار يورو.

تقرير: مزيد من الاسر الامريكية تعاني الجوع

واشنطن/ وكالات

ذكر تقرير حكومي امريكي ان نحو ١٥ في المئة من الاسر الامريكية عانت من نقص الطعام في عام ٢٠٠٩. وتقول السلطات ان تلك اعلى نسبة منذ بدأت عملية تسجيل تلك البيانات في التسعينات، وتزيد ايضا عن النسبة لعام ٢٠٠٨.

وكانت النسوة العازبات ولديهن اطفال الاكثر تضررا، اذ ذكرت ٣,٥ مليون انه لم يكن لديهن احيانا ما يكفي من طعام.

كذلك كانت معاناة الامريكيين من اصل افريقي ومن اصل اسباني اكبر بكثير من غيرهم.

وتقرير الامن الغذائي هو نتيجة مسح سنوي تقوم به وزارة الزراعة الامريكية.

ومرت الاسر التي وصفت بانها "غير امنة غذائيا" بفترة من نقص الطعام نتيجة اوضاعها الاقتصادية، لكن لا يعني ذلك بالضرورة انها عانت من نقص الطعام على مدار العام.

ومع ارتفاع عدد الاسر التي عانت من نقص الطعام منذ الركود الاقتصادي الا ان معدل الزيادة في عددها تباطأ، خاصة قرب نهاية العام الماضي.

وتقول مراسلة بي بي سي في واشنطن كاتي كونولي ان تلك النتائج تبدو غريبة بعض الشيء في بلد متقدم يواجه ايضا مشكلة زيادة معدلات السمنة والبدانة.

وهناك ٦٠ في المئة ممن عانوا نقصا في الغذاء ممن يستحقون المساعدة لشراء الطعام ضمن برنامج كوبونات غذائية حكومية.

ووسعت ادارة الرئيس اوباما برنامج كوبونات الغذاء منذ الركود، وفي عام ٢٠٠٩ كان حوالى ٣٤ مليون امريكي يسجلون في البرنامج كل شهر.

ومن بين الذي عانوا من نقص الغذاء بشدة، قال ٢٨ في المئة من البالغين منهم انهم في بعض الاوقات من العام الماضي امضوا يوما كاملا من دون طعام لعدم قدرتهم على شرائه.

وقال عدد الوجبات او كمية الطعام للسبب ذاته.

الصين تنافس بوينغ وايرباص في قطاع صناعة طائرات الركاب

بكين/ وكالات

وقعت شركة (كوماك) الصينية المملوكة للدولة على اول عقد لتزويد مئة طائرة نقل مدنية من انتاجها لثلاث شركات طيران صينية وشركة امريكية.

وينظر الى هذا العقد باعتباره تصويتا بالثقة في الشركة المتخصصة بانتاج طائرات الركاب المدنية.

كما تعتبر هذه الخطوة تحديا لهيمنة شركتي بوينغ الامريكية وايرباص الاوروبية على سوق الطائرات المدنية العالمي الذي تبلغ قيمته زهاء ترليون دولار. وتأمل (كوماك) في بيع اكثر من الفين من هذه الطائرة- وهي من طراز سي-٩١٩- في السنوات العشرين المقبلة. ويذكر ان الاقتصاد الصيني هو اسرع اقتصادات العالم نموا، ومن المتوقع ان يتوسع قطاع الطيران المدني فيها توسعا كبيرا في العقد المقبل. وتشير التوقعات الى ان اكثر من مليار صيني سيقومون في المستقبل القريب بالسفر جوا لاغراض العمل والاستجمام، بينما تحرص الحكومة الصينية على تقليل اعتماد قطاع الطيران على الطائرات المنتجة في الخارج. وقال زانغ تشينغوي، رئيس مجلس ادارة كوماك، في تصريح ادلى به الثلاثاء الماضية: "إن التوقيع على العقد الجديد يؤسس لدخول طائرة سي-٩١٩ الى السوق بعد ان اجتازت الطائرة مراحل التطوير الهندسي بنجاح."

من ناحية اخرى، قال تيان مين، رئيس شعبة الحسابات في الشركة، في مؤتمر صحفي سبق التوقيع على العقد: "نتوقع ان نرى في المستقبل القريب ثلاثة آلاف طائرة تعمل في الصين واكثر من ثلاثين الف تعمل على النطاق العالمي. فهذه سوق ضخمة حقا." يذكر ان طائرة سي-٩١٩ ذات الـ ١٦٦ مقعدا تعتبر منافسة مباشرة لطائرتي بوينغ ٧٣٧ وايرباص ٣٢٠. وبحسب تقديرات بوينغ، تبلغ قيمة هذا القطاع من السوق (قطاع طائرات النقل ذات المدى القصير الى المتوسط) اكثر من ١,٧ ترليون دولار على مدى السنوات العشرين المقبلة.

ولكن الشركتين الغربيتين لم تبد عليهما اية اشارات الى انهما تشعران بالقلق من دخول المنافس الصيني الى السوق، إذ قال لورنس بارون، المدير العام لمكتب ايرباص في الصين: "لقد دخلنا معترك المنافسة منذ اربعين عاما، ونحن نحتل الآن مركز الصدارة. بصراحة، لقد تعودنا على المنافسة، ولا ارى اي مشكلة."

من جانبه، قال جيم سايمون، نائب رئيس شركة بوينغ لشؤون المبيعات الصينية، "إن هذا التطور يحسن من وضع قطاع صناعة الطائرات بشكل عام، لانه يجبرنا ان نكون اكثر حرصا في عملنا."

وتتوقع كوماك ان تباشر في انتاج الطائرة الجديدة العام المقبل، حيث ستحلق للمرة الاولى عام ٢٠١٤، ويبدا تسليمها للمتعاقدين في عام ٢٠١٦.

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة -الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

حوار/ احمد عبد ربه

يتفق أغلب الاقتصاديين على الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل غياب الفلسفة الاقتصادية وضمور القاعدة الانتاجية الحقيقية، ما يجعل المشهد مرتبكاً بحاجة الى اصلاحات جادة وتخطيط محكم قادر على تجاوز الأزمات.
الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري فكك هذه الجليات وأضاء الكثير من المعتمات التي يعاني منها هذا المشهد في حوار موسع تطرق لمعظم القطاعات الاقتصادية خللٍ ومعالجة.

الصوري لـ (المدى الاقتصادي): غياب للفلسفة الاقتصادية وضمور للقاعدة الإنتاجية الحقيقية

كيف تحلل الاختلالات البنوية والهيكلية الكثيرة للاقتصاد العراقي؟

-العراق ورث وضعاً متدهوراً اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً وغياباً لجميع مؤسسات الدولة عدا الامنية اذ كانت بقية مؤسسات الدولة تعاني الفساد الاداري بسبب تدني المستوى المعيشي للفرد العراقي وهذه المشاكل اساسية من حيث ضرورة الاعتماد عليها وتشخيصها، لان الحكومات المتعاقبة توجهت بشكل اساسي لحل قضايا آنية لم تدرس من الناحية الستراتيجية وادت الى اعطاء حلول فورية للمشاكل المستعصية خففت بعض الضغط لكن بالنتيجة لم توجد سياسة اقتصادية واضحة وهذه الحلول الآنية ولدت مشاكل اكثر عمقاً ومن جملة هذه الاشياء التوجه من اجل القضاء على البطالة والى تضخيم عدد موظفي الدولة في الحكومة بحيث ارتفع من زهاء ٨٥٠ الف موظف في عام ٢٠٠٣ الى نحو مليونين ونصف موظف في الوقت الحاضر ناهيك عن المتقاعدين والمتعاقدين اذ يصل العدد الى حدود خمسة ملايين ونصف، وكل هذه المسائل توجهت الى تضخيم حجم الانفاق التشغيلي التي اصبحت خطوطاً حمرا لا يمكن تجاوزها لانه الان لا يجوز ان تخفض رواتب الموظفين ولا يجوز العمل على عدم تحسين مستوى الموظف المعيشي اضافة الى ان الحكومة توجهت الى الزيادة في الانفاق التشغيلي ادى الى زيادة الطلب وهذه الزيادة في الطلب ادت الى الزيادة في الاستيراد بحيث ارتفع الاستيراد من ٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ الى نحو ٤١,٥ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٩ ومن المنتظر ان ترتفع هذه الاستيرادات الى حدود ٤٥ وقد تصل الى ٥٠ مليار دولار ما ادى إلى عدم الانتباه الى متطلبات الحاجة الآنية للمجتمع العراقي وللفرد العراقي عن طريق زيادة الانتاج المحلي والتوجه نحو القطاع الحقيقي اي الصناعة والزراعة والاهمال في مجال الصناعة والزراعة والخدمات ما ادى الى تفاقم مشاكل كبير جداً تمثلت بالاستمرار في زيادة الانتاج التشغيلي والاستمرار في تأمين الحاجات الضرورية للمجتمع العراقي ادى الى هجرة كبيرة جداً من الريف الى المدينة منذ ٢٠٠٣ بسبب عدم الاعتناء بالزراعة والريف وكذلك عدم الاعتناء بالصناعة بالاضافة إلى عدم وجود فلسفة اقتصادية لادارة الاقتصاد العراقي وعدم وجود ستراتيجية للعمل في المجال الاقتصادي ادى الى مشاكل كبيرة وادى الى فوضى كبيرة في العراق.

هل نعول على برنامج اقتصادي حكومي؟

-في عام ٢٠٠٤ وضعت خطة خمسية ستراتيجية لتحسين الاقتصاد ولم يتم اتباعها حيث ان الفلسفة الاساسية التي كانت تتبع في هذه الخطة هي زيادة العوائد الضريبية التي لا تتم إلا من خلال زيادة الضرائب المباشرة او غير المباشرة، ولكن الذي حصل هو زيادة بالانفاق التشغيلي بمقابل عدم نجاح زيادة الانفاق الاستثماري في التطبيق لكن الان من ناحية الفكرة الاقتصادية للخطتين الخمسية السابقة والجديدة هي فرض ضريبة على التداول اي فرض ضريبة على المبيعات وهذه مسألة خطرة جداً والفكرة الاخرى هي فرض ضرائب على الاستيراد وهذا يعني زيادة العبء اكبر واكبر على الطبقات المتوسطة والفقيرة وتتحول من المصنع الى المستهلك مباشرة وبأعتبار الدخل محدوداً فأن نسبة الاستهلاك او التأثير على الدخل المحدود تكون اكثر في الضرائب غير المباشرة على الفرد العراقي مما تكون عليه الطبقة التي هي فوق المتوسطة.

كيف يمكن انتشال الاقتصاد العراقي من وثنيته النفطية؟

-فيما لو كانت ثمة سياسة اقتصادية ستراتيجية لكان من الضروري التوجه الى القطاعات الانتاجية وتطويرها بشكل عام، وعدم التوسع وضبط النفس في ما يتعلق بالنفقات التشغيلية والتوجه بشكل عام نحو الاستثمار وحتى الان اي بند من هذه البنود لم يطبق ولذلك نرى ان هناك فوضى ومشاكل اقتصادية في البلد، وعندما تكون سياسة اقتصادية يعني ان توجد سياسة مالية ونقدية وحتى الان عدا السياسة النقدية لم يتم تفعيل السياستين الاقتصادية والمالية.

كيف تقيّم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؟

-السياسة النقدية استطاعت بمفردها تحقيق بعض المنجزات واهمها الثقة بالدينار العراقي وتخفيض نسبة التضخم الى حد بعيد لكنها هل بنت القاعدة الاساسية ضد التضخم فالعوامل المؤثرة على عملية التضخم لاتزال موجودة ومن جملتها غياب القاعدة الحقيقية للاقتصاد العراقي من حيث الصناعة والزراعة ومن ناحية اخرى التوجه الكبير نحو الاستهلاك للحكومة والشعب العراقي وهذه مسألة اساسية تدخل في عادات الشعب العراقي من ناحية استهلاكية وتدخل في توجه جميع الفئات الحاكمة وصاحبة السلطة الى زيادة مواردها المالية على حساب الموارد الحكومية اي زيادة النفقات التشغيلية والتخصيصات وزيادة الرواتب وزيادة المخصصات للدرجات الخاصة وجميعها يؤدي الى زيادة التوجه الاستهلاكي وغياب السياسة المالية التي تظهر فقط عندما تكون ثمة سياسة اقتصادية، والسياسة المالية تتجسد بالموازنة وبالسياسات الاخرى المتعلقة بالسياسات المالية وهذه السياسة حتى الان غير موجودة ولايوجد توجه اقتصادي حكومي لم تحدد وقف واضح من القطاعين العام والخاص، في ما يتعلق بالقطاع الخاص عليه تنمية نفسه وهو قادر على قيادة الاقتصاد العراقي وفق النظرية التي تقول دع القطاع الخاص يعمل وهو لا يستطيع العمل، لو كانت الدولة جادة في ايقاف عملية الانفاق التشغيلي، ولايمكن ان يعمل الاقتصاد العراقي بالمرحلة القادمة من دون قطاع عام لان الدولة اكبر رأسمالي في العراق ولذلك لا يمكن للقطاع الخاص بالوقت الحاضر ان يقود الاقتصاد العراقي ما لم يجرِ تفعيل كامل للاقتصاد الحقيقي منَ قبل الدولة وابسط الخطوات في هذا الاتجاه هو تفعيل دور القطاع واعادة هيكلة القطاع العام بحيث يلبي الكثير من الحاجات وخصوصاً الصناعات الانشائية والاسمنت وصناعة الحديد والصلب والطابوق والصناعات الاخرى الانشائية بالاضافة الى صناعات البتروكيمياويات والاسمدة التي هي الاساس في تنمية الزراعة وتنمية الصناعة الانشائية وتكلفة الانشاء في الوقت الحاضر تكلفة كبيرة جداً بسبب اعتماد العراق على الاستيراد برغم ان امكانات العراق في هذا المجال كبيرة جداً ومن جملة الاشياء التي تذكر ان ١٤ مصنعاً للاسمنت بطاقة تصميمية مقدارها ١٧ مليون طن حتى الان طاقتها الانتاجية لا تتجاوز ٣ ملايين طن والان نحن نستورد كميات هائلة من الاسمنت مما يعني اننا لو استطعنا ان ننمي انتاج الاسمنت والطابوق في العراق ونعيد هيكلة مصانع الاسمنت والطابوق لاستطعنا خفض نحو ٥٠٪ من تكلفة الانشاء في العراق بمعنى اننا بدلاً من ان نبني مليون وحدة سكنية سنستطيع ان نبني مليوني وحدة سكنية بالاموال نفسها التي نصرفها الان في عملية بناء المساكن وهذه هي الطامة الكبرى اذ لا توجد نظرة عامة شاملة للاقتصاد العراقي ولا تحديد لدور القطاعين العام والخاص ولا يوجد فهم بموضوع اقتصاد السوق، لذلك يجري الكلام عن اقتصاد السوق والاقتصاد الحر وحرية الاقتصاد ومفهوم اقتصاد السوق لا يعني غياب القطاع العام فالدولة في المرحلة الحالية لابد من ان تهيمن على مفاتيح الانتاج والخدمات لتنمية القطاعين الصناعي والزراعي ومن جملة ذلك الكهرباء والصناعات الانشائية والماء والاتصالات فلا بد للدولة من أن تضع حلولاً لمثل هذه الامور ولابد ان تكون مسيطرة حتى تستطيع ان تجهز هذه الخدمات بشكل مباشر للتنمية الصناعية والزراعية والمسألة بسيطة جداً بأننا حتى الان لم نستطع القضاء على مشكلة الكهرباء في الوقت الذي صرفنا اكثر من ٢٦ مليار دولار لاقامة هذه المشاريع ووزارة الكهرباء في السابق تقول نحتاج الى ٢٠ مليار دولار اخرى من اجل حل مشكلة

الكهرباء والان تقول نحتاج الى ٤٠ مليار دولار لتغطية احتياجات العراق من الطاقة الكهربائية.

هل تعتقد ان عقود الخدمة ضمن جولات التراخيص كفيلة برفع الانتاج النفطي؟

-المعترضون كثيرون والمؤيدون ايضاً كثيرون لكن هل يستطيع ان يصل العراق الى الهدف المنشود وهو زيادة الانتاج بحدود عشر ملايين برميل الى ١١ مليون برميل باليوم في عام ٢٠١٥؟ انا لا اتصور ذلك واشك في هذا الموضوع لان الظروف الموضوعية المحلية والعالمية لا تسمح بهذا التطور الكبير والمشكلة ليست في زيادة الانتاج ولكن المشكلة في وجود آلية حقيقية لاستخدام هذا الانتاج في الصناعة العراقية والبتروكيمياويات والكهرباء والصناعات التحويلية فأنا لا اعتقد بوجود سياسة في هذا المجال، ونحن نحتاج الى دراسة متكاملة تنظر نظرة شاملة لعناصر الاقتصاد العراقي، بما فيها النظرة الواقعية بتأمين القوى العاملة اللازمة للقطاعات الانتاجية من اجل القضاء على البطالة، ولا يوجد ترابط بين قطاعات الدولة المختلفة ومؤسساتها وبين الخطة الاقتصادية المطروحة برغم تحفظاتي عليها لكن هل توجد اجراءات عملية لتحقيق هذه الخطة للوصول الى اهدافها فالتجربة اثبتت منذ ٢٠٠٤ انه لم تتم متابعة اي خطة وضعت، فلم تنفذ ولم يتم التطرق لها في الموازنة فكانت خططاً من اجل الدعاية فقط وهذه ايضاً اتصور انها من اجل الدعاية وليس من اجل التطبيق، من الناحية الاساسية جولات التراخيص مجدية وذات فائدة وستؤدي الى تطوير الاقتصاد العراقي سواء عن طريق العوائد المالية ام عن طريق استغلال النفط والغاز، لكن السؤال هو هل من سياسة واضحة المعالم للاستغلال هذه العائدات؟ فأنا لا اتصور وجود هكذا سياسة والميل الاستهلاكي هو السائد، فأذا تطرقنا الى موازنة عام ٢٠١١ التي بلغت ملياراً ونحو ٤٠٠ مليون دولار حسب المعلومات الاولية ستكون في اغلبها نفقات تشغيلية وتم الاعتراض عليها من قبل مجلس الوزراء وصار الحديث عن زيادة النفقات الاستثمارية الى حدود قد تصل الى ٣٨٪ من الموازنة توزع على اساس الخدمات وعلى الاسس اللازمة للخطة الخمسية من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤، ويقال انها ستمول بعجز كبير يصل الى ٢٥٪ ولازال التوسع في النفقات التشغيلية، مما يعني اصراراً من قبل الحكومة على التوسع في النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية وعدم الاهتمام بالقطاعات الحقيقية للاقتصاد العراقي.

ما سبب هيمنة النشاط المصرفي الحكومي برغم وجود مصارف خاصة بعضها تمتلك رأسمالا كبيراً جداً؟

-المصارف الحكومية مرت بمراحل مختلفة من قبل عام ١٩٦٤ اذ كان القطاع الخاص يتحرك بفاعلية وفي عام ١٩٦٤ تم التأميم، وفي التسعينيات اعيد القطاع الخاص بقانون من البنك المركزي، والفترة من ١٩٦٤ الى التسعينيات ادت الى تدمير القطاع الخاص المصرفي والقضاء على تطور الصناعة المصرفية بسبب العزل التام لتطور الصناعة المصرفية بالاضافة الى انقطاع كل الصناعات والفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وصدور قانون المصارف والبنك المركزي عام ٢٠٠٤ وفسح المجال للصناعة المصرفية او المصارف الخاصة في العمل ومجموع المصارف لغاية ٢٠٠٣ كان لا يتعدى ٢٣ مصرفاً والان يوجد ٤٤ مصرفاً سبعة منها حكومية والبقية قطاع خاص منها سبعة مصارف بمشاركة اجنبية وسبع فروع لمصارف اجنبية ولذلك فالتطور في الصناعة المصرفية، لكن المشكلة هي غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور بشكل عام ولدى قاعدة المصارف ذاتها.

وهناك ضعف في الثقافة المصرفية خصوصاً في ما يتعلق بالمصارف الحكومية حيث ان تصور الموظف الحكومي بأنه موظف في الدولة، ويجب ان تكون قناعة بأن القطاع المصرفي هو قطاع خدمات يخدم المساحة الواسعة من المجتمع والتي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي اضافة الى الثقة بين الجمهور والمتعاملين مع المصارف بالقطاع العام لانهم متأكدون من ان هذا القطاع مسند من قبل الدولة، لذلك الكثير من الناس لديهم ثقة بالمصارف الحكومية، وهناك عوامل اخرى هي ان القطاع المصرفي الخاص تابع الى عوائل والتبعية الى عوائل تعني استفادة العائلة من الاموال المتراكمة لدى المصرف لتمشية مصالحها الاقتصادية وغير الاقتصادية ولذلك يوجد تخوف من هذا الموضوع لدى جمهور المتعاملين مع المصارف ومع ذلك توجد مصارف رصينة برغم تبعيتها الى عوائل الا انها تتبع الاسلوب المصرفي الصحيح في التعامل مع الاموال التي تمتلكها المصارف ولذلك هي حذرة من التعامل مع اموال المودعين واعطاء القروض وكيفية استخدام هذه الاموال في عمليات فيها مخاطرة ولذلك هي تحاول استخدام هذه الاموال في مصارف تعدّها رصينة، ودور المصارف الاهلية سيرتفع كلما زادت الثقافة المصرفية في العمل وهي ليست فقط عند المستهلك والزبون وانما ايضاً عند المصارف ذاتها من الخلال الائتمان على اموال المودعين وعدم استخدامها لمشاريع شخصية ستؤدي الى زيادة الثقة بين المتعاملين والمصارف اضافة الى كون القوانين والتشريعات المتعلقة بالمصارف لاتزال غير متكاملة، ودور البنك المركزي مهم جداً في الرقابة على المصارف والحفاظ عليها لذلك يجب ان يكون حل جاد وواقعي في التعامل مع المصارف والرقابة والاشراف عليها من اجل عدم قيامها بمخالفات تؤدي الى افلاسها او الى صعوبات مادية كقلة السيولة، بالاضافة الى جانب آخر يتعلق بكون الحكومة لغاية الان لم تعط ثقتها الان بالمصارف المحلية الاهلية بسبب اغلاق التعامل معها من قبل دوائر الدولة وهذا عامل مهم لغياب الثقافة المصرفية في العراق.

كيف السبيل الى تفعيل القطاعات الانتاجية؟

-غياب السياسة الاقتصادية هو الذي ادى الى غياب الاهتمام بالقطاعات الانتاجية، وغياب الفلسفة الاقتصادية وعدم وجود فهم للفلسفة الاقتصادية هو سبب غياب السياسة الاقتصادية، والكثير من الساسة يعدون ان اقتصاد السوق هو الخصخصة بينما هي ليست هدفاً، بل هي سياسة تتبع من قبل الحكومات من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي، والمسألة المهمة هنا في الاقتصاد العراقي هو ان الدولة هي الرأسمال الاكبر في العراق وهي صاحبة الاموال التي تتركز لديها بشكل كبير جداً وبالتالي عليها ان تأخذ جزءاً كبيراً من الاموال لعملية تطوير الاقتصاد العراقي في الصناعة والزراعة والخدمات ومن بدون استثمار الدولة بشكل مباشر اي استثماراتها لقطاعات انتاجية بأن يتشجع القطاع الخاص للعمل ولا يمكن للقطاع الخاص ان يأتي للاستثمار من دون وجود مساندة كبيرة من الدولة بالنسبة للاستثمار الاجنبي وحتى الاستثمار المحلي الكبير وانا في تصوري ان قانون الاستثمار هو ممتاز جداً وجيد ويفي بالغرض لان ملكية الارض لم تكن المشكلة الاساسية في قانون الاستثمار والمشكلة الاساسية في قانون الاستثمار والاستثمار الاجنبي هو مناخ الاستثمار في العراق ومدى جدية الدولة في التعامل مع الاستثمار، فمفهوم الاستثمار في العراق حتى الان هو غير واضح بالنسبة للسياسيين ويتطلب ارادة سياسية وتوجهاً ادارياً متكاملاً اضافة الى التوجه المهني اذ للاسف ان الارادة السياسية لغاية الان يقال انها موجودة لكن حتى الان لم يتضح فعلها، اذ هي تعني تغيير الكثير من الاتجاهات وتغيير الكثير من الاجراءات من اجل تفعيل الاستثمار وحتى الان الارادة السياسية لم تتحول الى ارادة ادارية وحتى الان لا يوجد توجه مهني لعملية الاستثمار ولا يوجد مناخ للاستثمار طالما ان الوضع الخدمي سيما الكهرباء والاتصالات ولايمكن ان تكون استثمارات ما لم يكن الوضع الامني مستتباً في العراق ولا يمكن ان يكون استثمار مع وجود عسكرة المجتمع ولازال الفرد العراقي المسؤول يتصرف بأعتباره الأمر الناهي واذا ما استمرت هذه الامور لابد من وجود مناخ استثماري متكامل تكون جميع المؤسسات والمنظمات وجميع المسؤولين في العراق من اجل وضع حد للاستثمار وحتى الان يوجد تنازع كبير جداً على السلطة بين المركز والوزارات المختلفة في اتخاذ القرار او في توزيع الاراضي وتخصيصها ولايمكن ان يتم حل جميع هذه الامور وقد كان في تصوري ان الامن والاستقرار يكونان من العوامل الثانوية اذا ما توفرت الخدمات الاساسية التي تمثل البنى التحتية للاقتصاد العراقي واهمها الكهرباء.

ما العوائق التي تحول دون تفعيل قطاع السياحة سيما السياحة الدينية؟

-تأريخ العراق يمتد الى سبعة آلاف سنة ما يعني انه زاخر بالمواقع الاثرية نحو ملايين الناس من الداخل والخارج وللاسف الشديد لم يستطع العراق حتى الان تفعيل السياحة الاثرية او الطبيعية للمواقع الطبيعية في العراق فالبحر الميت مثلاً يستقبل مئات الالاف من السواح ونحن لدينا الاهوار والحبانية والشمال والجنوب حيث تتوفر جميع الموارد السياحية صيفاً وشتاءً ربيعاً وخريفاً لكن حتى الان لم يتم استغلال هذه المناطق.. في البلدان السياحية توجد ثقافة سياحية لدى المسؤول ولدى الشعب والجماهير لكن للاسف لا توجد هذه الثقافة السياحية لا لدى المسؤول ولا الشعب العراقي الذي إلى الان يستنكف من عمل الخدمة في مجال السياحة والامر بحاجة الى خطط وتوفير كوادر وتغيير ذهنية والى بيئة امنية والسياسة الاقتصادية التي تربط جميع المرافق الاقتصادية سواء من ناحية المدخلات او المخرجات فلا توجد سياسة اقتصادية في هذا المجال حتى ان الخطة الخمسية الستراتيجية لم تأخذ هذا المجال بنظر الحسبان بالشكل المتكامل ولذلك نحن نحتاج فعلاً الى سياسة مدروسة وتأخذ احتياجات العراق من جميع الجوانب كالموارد المالية والمادية والبشرية المتوفرة للعراق في جميع المجالات الزراعية والصناعية والخدمات التي يجب ان تؤخذ بنظر الحسبان وتنفذ هذه الخطة التي لم تكن من امكانات التنمية الاقتصادية والخدمات لاتزال لاتكفي الشعب العراقي الذي لازال ينزف دماً وامواله ولابد من ايقاف هذا النزيف في الدم والاموال الا بالتنمية الاقتصادية والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية كالصناعة والزراعة بخطة متكاملة لا يمكن للخطة الحكومية ان تتحقق.

ما السبيل الى الحد من الفساد المالي والاداري؟

-الفساد الاداري موروث منذ كان راتب الموظف ثلاثة آلاف دينار إضافة الى تضخم موظفي الدولة والمشكلة الان اننا نتحدث عن فساد مالي من دون النظر الى المنبع الاساسي للفساد المالي وهو عدم وجود مهنية في التعامل مع الوظيفة الحكومية إضافة الى تعيين الشخص غير المناسب في الوظيفة بما في ذلك المناصب الحساسة هو احد اسس الفساد، وبنظري لاوجود لأي ستراتيجية لمحاربة الفساد، وهو بدأ في العهد الجديد من المحاصصة، ودفاع بعض المسؤولين عن الفساد لذلك انا في تصوري ان مكافحة الفساد ينبغي ان يكون ضمن الخطة الاقتصادية العامة التي تضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتضع الوصف الوظيفي للدولة وللشخص الذي يشغل الوظيفة بمجرد ان تكون هنالك خطة للعمل لكل موظف ولكل دائرة ولكل مديرية ولكل وزارة ولكل مؤسسة اذا ما تم تحديدها وتعيينها يصبح من الممكن متابعة الخطأ والمحاسبة عليه ومحاسبة القائمين عليه او القائمين على الفساد وهناك مجالات عدة موجودة لفساد غير منظور لا يأتي عن طريق العقود، بل الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالجمهور عن طريق العقود الكبيرة والعقلية واحدة لكن الاول غير منظور والثاني منظور والمشكلة الاساسية في عقلية الحكومة في تحديد الشخص للوصف الوظيفي والشخص المناسب للوظيفة والوصف الوظيفي لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة لكي تقوم بواجبها والفساد المالي له بعد اجتماعي وينبغي ان يحارب من قبل الجهات التربوية والثقافية، ولا يغيب عن الاذهان ان القطاع الخاص والفرد العراقي له دور في عملية الفساد فقد يكون ثمة موظف في الدولة نزيهاً في بداية عمله لكنه يفسد لاحقاً، لذلك علينا محاربة الفساد بجميع انواعه، سواء الوظيفية أم الاجتماعية أم الثقافية، وغير الفاسد يمكن ان يدعو لمحاربة الفساد، لكن من هو فاسد لا يمكن ان يدعو الى محاربة الفساد.

في عام 2004 وضعت خطة خمسية ستراتيجية لتحسين الاقتصاد ولم يتم اتباعها حيث ان الفلسفة الاساسية التي كانت تتبع في هذه الخطة هي زيادة العوائد الضريبية التي لا تتم إلا من خلال زيادة الضرائب المباشرة او غير المباشرة، ولكن الذي حصل هو زيادة بالانفاق التشغيلي بمقابل عدم نجاح زيادة الانفاق الاستثماري في التطبيق لكن الان من ناحية الفكرة الاقتصادية للخطتين الخمسية السابقة والجديدة هي فرض ضريبة على التداول اي فرض ضريبة على المبيعات وهذه مسألة خطرة جداً والفكرة الاخرى هي فرض ضرائب على الاستيراد وهذا يعني زيادة العبء اكبر واكبر على الطبقات المتوسطة والفقيرة وتتحول من المصنع الى المستهلك مباشرة.

الاقتصادي | العدد (1975)السنة الثامنة -الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

سوق عمل البناء.. والفوضوية في معاملاته!

تحقيق/ ليث محمد رضا

ارتفعت أجور عمال البناء هكذا على حين غرة في وقت تشهد أسعار مواد البناء انخفاضاً لافتاً للنظر، ما شكل ظاهرة تستدعي التوقف والبحث. (المدى الاقتصادي) سبرت أغوار هذه الظاهرة من خلال جولة ميدانية في مشهد البناء والأسواق والخبراء.

أرباب عمل

تاجر مواد البناء (صاحب سكلة) عمر طارق قال: ان أسعار مواد البناء شهدت انخفاضاً في الأشهر الستة الماضية، فاليوم سعر الطن الواحد من السمنت العادي ١٦٠ الف دينار والسمنت المقاوم بـ ١٧٥ الف دينار للطن الواحد والسمنت الأبيض ٢٠٥ آلاف دينار للطن الواحد.

وأضاف طارق: ان سعر ١٥ متراً مكعباً من رمل البناء ٤٠٠ الف دينار فيما يبلغ سعر كل ١٥ متراً مكعباً من الحصى ٤٠٠ الف دينار أيضاً، ويبلغ سعر الطابوق٧٥٠ الف دينار لكل ٤٠٠٠ طابوقة، وحديد التسليح (الشيش) ٧٠٠ الف دينار للطن الواحد ١/٢ انج.

وأوضح طارق: ان هذه الأسعار تعد مخفضة قياساً الى فترات ماضية و هي سبب لحركة البناء الواسعة هذه الأيام التي أدت الى ارتفاع أجور العمال كتحصيل حاصل.

فيما قال المقاول راضي جودة: ان آثار ارتفاع الأجور لم تظهر بعد بسبب الاتجاه الواسع للبناء لشرائح واسعة من المواطنين لكن يتوقع ان يشهد القريب العاجل استجابة السوق لهذا الوضع بحكم قانون العرض و الطلب و سيكبح جماح البناء بحكم ارتفاع التكاليف.

وأضاف جودة: ان المتضرر من ارتفاع الأجور هو المواطن الذي يبني و ليس المقاول او العامل.

وتابع جودة: ان ارتفاع أجور العاملين ليس له من تأثير على المقاولين او شركات المقاولات لان المقاول يقوم بحساب التكاليف قبل الإقبال على اي مشروع.

ماذا قال العمال؟

العامل مظفر علي قال :ان المشاريع الحكومية في قطاع البناء برغم كون العمل فيها غير مستمر تكون بأجور عالية لذلك فكانت تجذب الكثير من العمال اليها الامر الذي رفع أجرة عمال البناء بشكل عام، فيما قالت المهندسة في أمانة بغداد نوال عبد الله :ان تأمين الأيدي العاملة وجذبها هو عامل مهم لانجاز المشاريع حسب التوقيتات المخطط لها.

فيما قال العامل سعد مهدي :ان ارتفاع الأجور جيد بالنسبة لنا من دون أي شك لكن هذا لا يعني ان أحوال العامل جيدة.

وأضاف مهدي: ان مبلغ ٢٥ الف دينار ليس بالمبلغ الكبير وفق متطلبات المعيشة المتزايدة وارتفاع الأسعار، إضافة الى ان العامل لا يعمل في كل يوم ولا حتى كل يومين وبالتالي لا يصل دخله اليومي الى عشرة آلاف دينار.

وبشأن حديث بعض الخبراء عن كون قطاع البناء هو أكثر القطاعات من حيث الأيدي العاملة قال العامل محمد جمال:ان البناء يعرف في أوساط العمال مهنة من لا مهنة له لذلك نلاحظ توجه العديد من الشباب الى هذه المهنة ومن ضمنهم خريجون وحملة شهادات ممن لم يجدوا فرص عمل تتلاءم وتخصصاتهم.

وأضاف جمال: مراكز التشغيل العشوائية (المساطر) قبل مدة ليست بالبعيدة كانت تمتلئ بالباحثين عن العمل لكن في الآونة الأخيرة اختلف الحال.

فيما قال العامل عثمان علي (بكالوريوس آداب): كثير من الشباب الذين توفرت لهم فرص عمل في الجيش و الشرطة تطوعوا في تلك المؤسسات التي تضمن الحصول على راتب شهري ثابت بشكل مستقر لان العمل في البناء كما هو معروف غير مستمر إضافة الى كونه موسمياً بشكل عام.

المراقبون

الخبير الاقتصادي الدكتور علي الفكيكي تحدث قائلاً: انه قانون العرض و الطلب فبسبب وجود طلب على عمال البناء في ظل أساليب البناء القديمة لغاية الآن والتخلف التكنولوجي في البناء الموجود الذي من ابرز سماته كثافة العمل في وحدة رأس المال فلو كان البيت ذا مساحة الـ ٢٠٠ متر يكلف انجازه بـ ٥٠٠٠ ساعة على سبيل المثال فأنه بأستخدام التكنولوجيا الحديثة سيتم الإنتاج بنصف هذه المدة.

وأضاف الفكيكي: ان الاقتصاد يعاني

من قيود عدة لا تزال تقف ضد تقدم العراق بسبب إجراءات النظام الإداري الحكومي الذي يؤخر العمل في عمليات الإجازة والترخيص لشركات المقاولات كباقي الشركات فعلى سبيل المثال كان عدد من رجال الاعمال والمقاولون قد عملوا على تأسيس شركة وقدموا الطلب منذ ثمانية أشهر ولم يبت في الترخيص لهم.

وبشأن التناقض بين الأرقام الهائلة من العاطلين عن العمل وقلة الأيدي العاملة قال الفكيكي: ان العاطلين عن العمل في تخصصات عدة منهم حملة الشهادات وبالتالي فأن عرض عمال البناء أقل من الطلب عليهم.

وأضاف الفكيكي: ان حسن مدخرات الناس إضافة الى اتجاه العديد من الناس الى شطر منازلهم هو الذي خلق هذا الحراك في عملية البناء وبالتالي رفع الأسعار.

وأشار الفكيكي الى تناقص عدد الحدائق في الدور بسبب ظاهرة انشطار المساكن حتى في المناطق الراقية متوقعاً اختفاء الحدائق في البيوت البغدادية خلال الخمسة عشر عاماً على حد قوله فيما إذا لم تحل أزمة السكن ويتم إيجاد بدائل حديثة.

ولفت الفكيكي الى كون اغلب العاملين و المتواجدين في (مساطر العمالة) داخل بغداد هم من المحافظات الأخرى، مبيناً ان الأمر اكبر دليل على إخفاق سياسة الاستثمار وأكبر دليل واضح على مجانبة سياسة الإنفاق الحكومي لمتطلبات التنمية الاقتصادية الجغرافية المتوازنة و هذه القوى العاملة المهاجرة من المحافظات الى بغداد في ظاهرة استمرت منذ عشرات السنين ولم يوقفها احد و لغاية الآن هي بازدياد وتعاظم مما فيه كبت للقوى الاقتصادية الكامنة في المحافظات الفقيرة ما يستدعي اتخاذ إجراء حازم جديد و التفكير بجدية لمعالجة هذا الموضوع وليس حصر زيادة الإنفاق في بغداد التي لا تشكل مساحتها الا ١٪ من كامل مساحة العراق في حين إنفاق ٢٥٪ من الموازنة العراقية هي داخل بغداد وكل شيء يجري في بغداد وهذه الظاهرة موجودة منذ ٥٠ سنة، وتساءل الفكيكي متى ستحدث الحكومة نقلة في سياسة الإنفاق؟

وقال الفكيكي: ان ارتفاع تكاليف معيشة العمال أيضاً يدخل كعامل مهم في ارتفاع أجور العاملين بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية كما ان البعض منهم قادم الى بغداد من محافظات أخرى مما يضيف على تكاليف النقل و السكن.

اما الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي فقال: ان البلد الآن يشهد حركة بناء منتشرة في اغلب المناطق سواء في بناء الوحدات السكنية الجديدة او في عمليات الشطر التي تحدث في المساكن ما يجعل البيت ذا مساحة المئة متر يقطع الى ثلاثة أقسام او الى أربعة وهذا ملاحظ بشكل واضح في كل المناطق.

وأضاف البياتي: ليس كل العاطلين عن العمل يتجهون لاعمال البناء لانها متعبة، إضافة الى ان العمال المحترفين (الخلفة) هي محصورة بأشخاص ذوي خبرة ،وليس كل العاطلين يتجهون الى سوق اعمال البناء.

وبشأن تزامن ارتفاع أجور العاملين مع ما يشهده العراق من عمالة أجنبية قال البياتي: انه تناقض ففي الوقت الذي تنخفض فيه أجور العمال الأجانب الذين حلوا محل العراقيين الا ان العامل العراقي لازال يفرض أجوراً مرتفعة، وهذه حالة موجودة في السوق.

وأوضح البياتي: ان ارتفاع اجر العامل العراقي متأثر بمستوى المعيشة و ارتفاع الأسعار والتضخم و كل العوامل الاقتصادية سيما والعراق لغاية الآن لم يشهد وضعاً مستقراً الأمر الذي يجعل العامل غير مطمئن للمستقبل.

وقال البياتي: نحن ناقشنا هذا الموضوع مع وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و طالبنا بأن تكون مراجعة دورية للأجور التي ينبغي ان تكون أجوراً عادلة و اليوم وزارة العمل حددت مبلغ ١٢٥ الف دينار كحد أدنى للأجور وهذا مبلغ غير كاف لذلك في اجتماعات مع وزارة العمل طالبنا ان تكون مراجعات دورية للأجور وان تكون الأجور منصفة لانه وحسب مواصفات منظمة العمل الدولية فاليوم المسألة ليست وفق مسألة بحث عن فرصة عمل وانما ينبغي ان يكون العمل لائقاً ويحفظ كرامة الإنسان في الوقت ذاته وهكذا تطورت النظرة الى العمل.

تراجع البناء الفردي

المواطنة آلاء عبد الزهرة قالت: انها لم تتمكن من إكمال بناء وحدتها السكنية بسبب الكلفة العالية.

العامل المحترف اياد سعيد قال: ان أجور العمل تشكل النسبة الأعظم من تكاليف البناء سيما وان عملية بناء دار قد تستغرق شهوراً عدة ما يجعل تكاليف الأيدي العاملة وحدها باهظة.

وأضاف سعيد: ان معدلات مشاريع البناء الفردي بدأت بالتراجع لان الذين يقومون بها هم اغلبهم من الطبقة المتوسطة او محدودة الدخل الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على منافسة المشاريع الكبيرة التي تجذب العاملين.

وتابع سعيد: ان المشاريع الحكومية بالرغم ما نتج عنها من حراك اقتصادي فهي محدودة والآن بدأ الكثير من تلك المشاريع الحكومية التي اشتغل بها العمال الى مدى معين تقترب من الانجاز.

وتوقع سعيد ان تشهد الفترة المقبلة أياماً صعبة بالنسبة لوضع العمال في حال انجاز المشاريع الحكومية وعدم البدء بالجديد ،في وقت بدأت المشاريع الفردية بالتراجع من الآن، مما ينبئ بعودة أيام الشقاء لتلك الفئة من العمال الذين حصلوا على فرص عمل جيدة في الفترة الماضية، وهكذا قد تنخفض الأجور.

الاعمار والإسكان

وكيل وزارة الاعمار والإسكان إستبرق الشوك قال: ان ارتفاع أجور الأيدي العاملة في المحافظات الزاخرة بالمشاريع عمرانية أكثر من غيرها ضمن الخطة الاستثمارية للدولة كبغداد مثلاً.

وأضاف الشوك لـ(المدى الاقتصادي): هو مؤشر ايجابي كما هو مؤشر على الندرة في الأيدي العاملة الماهرة وبالتالي يحتاج البلد الى تطوير وبناء قدرات الأيدي العاملة فالتشييد مهم.

وتابع الشوك: ان الارتفاع الكبير في أجور الأيدي العاملة أدى الى ان الأسعار التي تقدم على تنفيذ المجمعات السكنية أصبحت أكثر وهذا نتلمسه في المناقصات ما يعيق بعض المشاريع لذلك اضطر بعض المقاولين جلب أيد عاملة من الخارج.

وشدد الشوك على ضرورة الالتزام بقانون العمل النافذ الذي لا يجيز استقدام الأيدي العاملة الأجنبية من دون موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

اتساع بناء المساكن يعود الى ان صندوق الإسكان والمصرف العقاري نشطا موضوع البناء وهذا هو المؤشر الوحيد الظاهر.

وذكر الشوك ان جزءاً كبيراً من العمالة في بغداد هي مهاجرة من المحافظات و هذا سبب في ارتفاع الأجور، اذ تدخل أجور النقل إضافة لتكاليف وجهد العمل مضافاً الى ان الهجرة مؤشر على قلة المشاريع في تلك المحافظات.

اما مدير التخطيط في صندوق الإسكان سعاد حسون فقالت: ان السبب في ارتفاع أجور العاملين هي حركة بناء فردي واسعة موجودة حتى في الاقضية والنواحي النائية التي تكون فيها أجور العمال اقل من مراكز المدن و حتى ان قرض الإسكان لتلك المناطق اقل من المراكز ولديهم مطالب للمساواة في الإقراض.

وأضافت حسون: كانت لدينا دراسة داخل صندوق الإسكان أفادت بأن أجور العاملين تفوق تكاليف مواد البناء في الوقت الحاضر،فعمل الصندوق يشمل ١٥ محافظة تتضمن العاصمة اذ ان إعداد المقترضين ١٤ الفاً ونصف لغاية الآن وان بحدود ١١ الف مقترض تسلم كامل دفعات القروض الخاصة بهم ،لكن الفترة الماضية التي شهدت ارتفاعاً في أجور العمال لم تشهد أي تغيير في مسألة القروض من قبل الجهات المقرضة.

وتابعت الحسون: توزيع الأراضي قد يدخل كسبب في التوسع في البناء و بالتالي ارتفاع أجور الأيدي العاملة، اذ ان حركة توزيع الأراضي موجودة ومستمرة.

وأشارت حسون الى ان المبالغ التي يتم إقراضها من قبل صندوق الإسكان هي ليست كافية لبناء الوحدات السكنية لكنها عامل مساعد اذ قد تبلغ ٥٠٪ من مبلغ الإنشاء وهذا مهم.

وأوضحت حسون: كجهات مقرضة الان يوجد مصرف عقاري و صندوق إسكان الا ان التسهيلات الموجودة في صندوق الإسكان هي أكثر بكثير من المصرف العقاري لان المواطن المستوفي للشروط بمجرد جلب المستمسكات لا يحتاج أكثر من عشرين يوماً لكي تنجز معاملته.

وقالت حسون: ان القروض لا تكفي لعلاج مشكلة السكن فالعراق بحاجة لحلول أكثر جدية كبناء المجمعات السكنية الامر الذي يحل أزمة السكن مع اختصار الزمن، مؤكدة ان هذا هو الإجراء الذي يعمل عليه صندوق الإسكان، اذ ستتم العملية عن طرق تمويلات مصرفية لبناء تلك المجمعات السكنية ونحن ندخل بشراكة والعملية ستكون بحاجة الى دعم سيما في رأس المال، اذ ان رأس المال الحالي قرب على النفاد، حيث ان رأس المال الكلي هو ثلاثمئة مليار ولغاية الآن أقرضنا بحدود مائتين وعشر مليارات، وفي حالة عدم تعزيز رأس المال لن نتمكن من الاستمرار.

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

خبير: سياسة الدعم السعري لها تأثير مباشر على حركة السوق المحلية

بغداد/ المدى الاقتصادي

اكد الدكتور جميل الدباغ الخبير في وزارة الزراعة ان تطبيق سياسة الدعم السعري لها تاثير مباشر على حركة السوق المحلية، وطبقا لمفاهيم النظرية الاقتصادية وجود اسعار مثبتة خارج نطاق العرض والطلب للمستهلكين والمنتجين لاتعكس القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المشمولة بهذه السياسة.

واضاف في حديث لـ(المدى الاقتصادي): ان اسعار الدعم لا تمثل حقيقة قوى العرض والطلب التي ينجم عنها السعر الاقتصادي الحقيقي المبني على الكلف الحقيقية، لذلك فان تطبيق نظام الدعم السعري ينجم عنه مشاكل سوقية او ما نسميه بعدم توازن السوق ولعل اهمها يتمثل في ان الاسعار المدعمة لا يسعها اعطاء اشارات حقيقية للمستهلكين وبالتالي فان مستوى الاستهلاك الجاري لا يوازي مستوى الاستهلاك الحقيقي في ظل الاسعار الاقتصادية المعبرة عن تفاعل القوى الحقيقي للعرض والطلب على اية سلعة او خدمة في ظل اقتصاد السوق، مشيرا الى المشاكل السوقية الناجمة في ظل تطبيق نظام الدعم السعري كوضع اسعار مخفضة للوقود والتي تؤدي الى شحة العروض الرسمية. بسبب الهدر في الاستخدام وبالتالي نشوء السوق السوداء. وما ينطبق على الوقود ينطبق ايضا على السلع الاستهلاكية او الانتاجية الاخرى كالسلع الغذائية او مستلزمات الانتاج الزراعي او الصناعي، بينما ان السياسة.

منذ العهد السابق ولاتزال مع استمرار سياسات دعم هذه السلع او المستلزمات الانتاجية لكن بشكل اكثر تشوها.

واشار الى ان نظام الدعم السعري له تاثيرات على الاقتصاد المصاب بهذه الاختلالات اهمها عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب فقدان العلاقة ما بين تكاليف الانتاج والاسعار وحيث ان الدعم يؤدي الى فائض عرض للسلع المدعمة وهذا بدوره يؤدي الى تضخم الطلب بشكل مصطنع من خلال الاسعار المخفضة للسلع المدعمة وبالتالي فقدان معيار ترشيد الاستهلاك او الاستخدام.

وأوضح ان مفهوم الدعم السعري تتشابك فيه العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الاتباع الحرفي للسياسات المختلفة وكذلك نجمت عن الاتباع الحرفي لاساليب التخطيط المركزي التي كانت متبعة في البلدان الاشتراكية السابقة. وعلى اي حال ان هذه المتغيرات يمكن تبويبها بصفة مجاميع اولها العوامل المتصلة بسياسة الدعم السعري نفسها المتناقضة عضويا مع السياسات

مثل هذه الاختلالات كانت موجودة

او المجموعات المستهدفة لتطبيق سياسات الدعم السعري (هل هم مزارعون صغار او كبار او مجرد فئات فقيرة صغيرة؟) اضافة الى العوامل المتعلقة بالقاعدة المالية والعملية التطويرية مثل الفقراء او مراكز البحث العلمي والمؤسسات الخدمية للناس، حيث ان هذه المجموعات من العوامل وغيرها تتطلب سياسات شامل تضمن الترابط والتنسيق مع توفير الشروط الاساسية للتنفيذ. وهكذا فان الاعلان عن ضمان حد ادنى للسعر يصبح لا قيمة له اذا عجزت الدولة عن الوفاء بهذا الضمان، كذلك اذا كانت مستلزمات الانتاج المدعمة لا ينتفع بها (في الواقع) إلا كبار المزارعين المستثمرين بينما المقصود ان تصل الى جميع المنتجين لا سيما صغار المزارعين او المستثمرين وبالتالي فان مثل تلك السياسات ستؤدي الى سوء توزيع الدخول في النهاية.

وتابع: من المفارقات في هذا الصدد ان النزعة الحمائية (الدعم) سادت البلدان الصناعية مطلع الثمانينيات ولغاية يومنا هذا فيما اتجه العديد

الاقتصادية والعوامل المتعلقة بالفئات

من بلداننا الى ازالة هذه الحمائية

تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص)، فهل من المعقول او المقبول ان تطالب بلداننا بتحرير تجارتها وازالة الدعم في الوقت الذي لاتزال فيه البلدان الصناعية المتقدمة تسير باتجاه مضاد اي بتعزيز الحماية التجارية لمنتوجاتها؟ هذا مع العرض ان مشاكلنا الاقتصادية منذ الثمانينيات انقلبت الينا من البلدان الصناعية المتقدمة حيث تعثرت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة البطالة وكذلك الكساد التجاري وغيرها من المشاكل المستوردة.

واكد ان الدعم السعري لابد ان يقترن بتدعيم وتفعيل مؤسسات النظام الاجتماعي وصناديق التقاعد لضمان تثبيت القدرة الشرائية لمرتبات الفئات الاجتماعية ضمن هذه الفئات التي ستفرزها عمليات الخصخصة ضمن الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي، وكذلك لوضع آلية فعالة لتقليص التضخم على فئات المجتمع كافة لاسيما فئات الدخول الواطئة والاستفادة العملية من المنح الدولية

للتخفيف من آثاره الاجتماعية.

مـوازنـة 2011 هـل مـن جـديـد؟

حسين علي الحمداني

على ما يبدو سيظل الاقتصاد العراقي لسنوات مقبلة يخضع لضغوطات خارجية تتمثل بصندوق النقد الدولي، والمتابع لهذا الشأن يجد أن هذا الصندوق يتابع كل صغيرة وكبيرة في اقتصاد البلد ويناقش ويسأل ويتقصى بغية إيجاد مقاربات يحاول من خلالها فرض المزيد من ضغوطاته على مفاصل الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها الموازنة العامة لسنة 2011 التي تعرضت لأكثر من تعديل وضغط نفقات واعادة تقديرات لحجم الموارد الممكن تحقيقها مع سعي البعض من أصحاب القرار في البلد للحصول على قرض من الصندوق لسد عجز الموازنة على الرغم من أن هذا القرض في أحسن الأحوال لا يتجاوز 3 % من حجم الموازنة المقدرة على واقع إنتاج مليونين و300 ألف برميل من النفط العراقي وبسعر 73 دولاراً الذي اقر بين وزارتي المالية والنفط بعد مفاوضات بين الوزارتين.

وبرغم إن موازنة ٢٠١١ شأنها شأن السنوات السابقة كرست جل الموازنة للنفقات المتمثلة بالرواتب مع نسبة للاستثمار مع إضافة خمسة مليارات دولار للمشاريع الاستثمارية تمول عن طريق قروض من البنك المركزي، وعلى الرغم من إن هذه القروض التي قدمت في السنوات الماضية لتفعيل وتنشيط الاقتصاد العراقي لم تأتِ أكلها ولم تسهم في تنشيط القطاع الخاص في البلد وبالتالي ظل الاقتصاد العراقي أحادي الموارد بالاعتماد على واردات النفط وبنسبة تصل إلى أكثر ٩٥٪.

وهذا الاعتماد الكلي على واردات النفط يؤشر حالة سلبية في الاقتصاد العراقي، وهذه السلبية متأتية كون واردات النفط نفسها ليس بمقدورها حتى إدامة نفسها خاصة وان التقارير الدولية للمنظمات المعنية بالصناعة النفطية تؤكد حاجة العراق لأكثر من مليار دولار لغرض تحديث منشأته الكثيرة لتكون قادرة على إدامة الإنتاج في غضون السنوات القليلة المقبلة.

الشيء الآخر الذي يمكن أن يستنتجه أي متابع للموازنة العراقية منذ سنوات عدة بأنها عبارة عن قائمة رواتب تدفع نهاية كل شهر، أي إن نسبة عالية من الموازنة للرواتب فقط برغم وجود عبارات تخصيصات استثمارية وغيرها الا انها في واقع الأمر مجرد أرقام تحشر في الموازنة من دون أن تجد فعالية لها في أرض الواقع بحكم القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمار التي يشكو منها الجميع، وهذا ما يتطلب من الحكومة العراقية أن تقدم على الكثير من التغيير في نمط إدارة الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلالات هيكلية مازالت حتى الآن موجودة وفي مقدمتها إصدار قوانين وأنظمة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب للعمل في البلد، ومن جهة أخرى التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع والمتعدد المنافذ، وإن إمكانية التحول موجودة لكنها تحتاج إلى قرارات شجاعة من شأنها رفع الكثير من المبالغ من الموازنة العامة وتحويلها لمنافذ أخرى، وعلى سبيل المثال فإن أحد مؤشرات صندوق النقد الدولي على الموازنة العراقية (الترهل الكبير في دوائر الدولة) وكثرة أعداد الموظفين والعمال الذين يتقاضون رواتب من دون إنتاجية، واعتماد المعامل والمصانع العراقية على واردات النفط لتسديد رواتب منتسبيها من دون أن تعتمد التمويل الذاتي المتعارف عليه في أغلب دول العالم التي تنتهج رؤية اقتصادية صحيحة، وربما يقول البعض إن هذه المعامل متوقفة عن العمل منذ سنوات لأسبابٍ كثيرة، وهذا يعني بأن ثمة حلولاً كثيرة بإمكان الحكومة العراقية اللجوء إليها وفي مقدمتها خصخصة هذه المصانع أو تحويلها لقطاع مختلط على أقل تقدير لكي تأخذ دورها الحقيقي في تنشيط الاقتصاد العراقي وتكون منفذا مهما للموارد المالية عبر تغطيتها لجانب مهم من احتياجات السوق العراقي الذي غرق بالبضائع المستوردة وفي المجالات كافة بما فيها المناديل الورقية وبعض الفواكه والخضراوات على سبيل المثال لا الحصر.

وهذا يعني أن الدولة العراقية لا زالت تقحم نفسها بمجالات يفترض وبموجب تبني العراق لفكرة اقتصاد السوق أن يكون للقطاع الخاص دوره في ذلك خاصة وأن أحدث النظريات الاقتصادية تؤكد أن القطاع الخاص يوفر تسع فرص عمل أمام كل فرصة عمل واحدة توفرها الدولة، مع ضمان إنتاجية عالية، وتحديد هدر العملة الصعبة بالاستيراد من الخارج لبضائع وصناعات يمكن إنتاجها في العراق كالاسمنت والطابوق، والأدوية والزيوت النباتية وحتى إنتاج الطاقة الكهربائية التي نحن بأمس الحاجة لإنتاجها في البلد بدل استيرادها من دول الجوار بمبالغ تساوي أو تكون أحيانا أكثر من كلفة بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية.

التنمية والأهداف الستراتيجية

ميعاد الطائي

تتأثر الخطط التنموية والنشاطات الاقتصادية في أي بلد بجملة من المؤثرات والمعطيات التي يتوقف عليها نجاح تلك الخطط وتحقيق أهدافها في تنمية وتحسين أوضاع المجتمع المعيشية كضرورة وهدف مهم تسعى الحكومات لتحقيقه إيمانا منها بان التنمية الاقتصادية قد أصبحت مجالا رئيسا من مجالات البحث الاجتماعي بعد ان تحولت إلى أداة ووسيلة للتغيير الشامل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبار إن الإنسان في ذات الوقت يعد الأداة والغاية في عملية التنمية التي تعد الضامن الأكبر لتحقيق النمو للمجتمع وتحسين وضع الإنسان الاقتصادي ومحاولة رفع مستواه المعيشي.

ومن أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية هو الوضع الأمني نظرا لارتباطه الوثيق بنجاح الخطط التنموية باعتباره المحرك والداعم الحقيقي لها ومن أهم شروط استقرارها وديمومتها.

ولقد كان للنشاطات الإرهابية في العراق الدور الأكبر في تعطيل عجلة الاقتصاد ولو أردنا ان نبحث عن تعريف للإرهاب وارتباطه بالعامل الاقتصادي فسنجد ان الاتحاد الأوروبي قد عرف الإرهاب على انه"العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين بشكل خطير، او يسعى الى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية او الدستورية او(الاقتصادية) او الاجتماعية لإحدى الدول، او المنظمات، مثل الهجمات ضد حياة الأفراد او الهجمات ضد السلامة الجسدية للأفراد او اختطاف واحتجاز الرهائن، او إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية او اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى، او تصنيع او حيازة المواد آو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، او إدارة جماعة إرهابية او المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية".

ومن خلال هذا التعريف نجد انه من الطبيعي أن يرتبط الأمن بالتنمية لأن أي اختلال في الوضع الأمني العام لأي بلد يؤدي بالتالي إلى حدوث تجاوزات واعتداءات على الأموال الخاصة والعامة ويحفز الشبكات الإرهابية والإجرامية على تنفيذ وتطوير نشاطاتها الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجريمة والسرقات التي قد تكون بسيطة في البداية ثم تتطور وتنمو حتى تصبح جرائم منظمة تتلقى الدعم من منظمات خطيرة وأطراف خارجية لها نفوذ كبير يصعب معه معالجة الأوضاع، وبالتالي سيضر كل هذا بالتنمية في هكذا مجتمع يعيش أوضاعا أمنية سيئة ستودي بالنتيجة إلى هجرة رؤوس الأموال ومغادرتها تلك المنطقة ذات الاختلال الأمني كما حدث في العراق لتبحث عن أماكن أكثر أمانا واستقرارا خارج هذا البلد.

وتشير إحدى الدراسات إلى إن رؤوس الأموال العراقية التي خرجت إبان الأزمة الأمنية في ٢٠٠٦ ويتم تشغيلها في الأردن وحدها زهاء ٧٠٠ مليون دولار الأمر الذي يحرم المجتمع من الاستفادة من تشغيل هذه الأموال لصالحه عبر هروبها للخارج بدلا من تشغيلها في المشاريع الداخلية للمساهمة في القضاء على نسبة مهمة من البطالة وتشجيع الصناعات المحلية والمشاريع الخاصة التي تخدم الاقتصاد الداخلي لأي بلد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى إن الأمر لا يقتصر على هذا الجانب من هجرة الأموال إنما يمتد إلى هجرة العقول والكفاءات التي باتت هدفا للإرهاب في مراحل مهمة من التجربة العراقية إضافة إلى تردد الشركات وامتناعها من الحضور إلى بلد تنشط فيه العمليات الإرهابية وهذا يضعف الكثير من المشاريع الاستثمارية التي تحاول الحكومة من خلالها جلب رؤوس الاموال الى البلد.

من اجل ذلك تحرص جميع دول العالم على مكافحة الإرهاب والجريمة من اجل الوصول إلى وضع امني مستقر تسخر له جميع امكاناتها المادية والبشرية لارتباطه بجميع الخطط التنموية التي تضعها هذه الدول.

ومن الأهمية بمكان ان نذكر هنا انه من جانب آخر نجد ان العامل الاقتصادي ونجاح الخطط التنموية في جميع مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية يؤثر ايجابيا على الاستقرار الأمني اذا ما نجح في خلق التوازن وتمكن من تحقيق منظومة خدمية متكاملة تتعامل مع معظم المشاكل التي تواجه المواطن في المجتمع العراقي كالبطالة والفقر وانخفاض متوسط دخل الفرد، لان هذه العوامل وغيرها ترتبط إلى حد كبير بتورط الأفراد في المنظمات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة حيث تعد التغييرات الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الفقيرة من أهم الأسباب المحركة والمنشطة للعمليات الإرهابية في العالم.

وتوقع ذلك بوقت مبكر (وليام نوك) مؤلف كتاب"عالم جديد متغير"أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة.

وفي نظرة عبر التاريخ سنجد ما يؤكد أن الأمم التي شهدت ازدهارا ونموا ملحوظا كان الأمن هو المحرك الأساس لها وكان سببا في رقيها وازدهارها، فإحساس الإنسان بالأمن وسط مجتمع يسوده التعاون والمحبة والأمان يكون الدافع الأساس له للعطاء والتطور والتفاعل مع الآخرين لخدمة البلد وتقديم كل ما يملك من إمكانات تساعد على تنشيط العملية التنموية في ذلك المجتمع، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة بمثابة إطار عام يحكم الأهداف الستراتيجية والمرحلية للحكومات والشعوب الطامحة للتقدم وتحقيق الرفاء لشعوبها.

وبما إن العراق يعد بلدا بأمس الحاجة إلى إعادة الاعمار من خلال استقبال الشركات الاستثمارية والاستفادة من جميع العقول والكفاءات المتاحة لديه عليه أن يوجه اهتمامه إلى الأمن والتنمية معا لان التنمية الحقيقية تتيح للمجتمع مقومات استتباب الأمن من خلال توفير فرص العمل وتحقيق مستوى جيد للدخل وتقضي على الفقر والبطالة وكل هذه الأمور إن تحققت ستساعد على تحقيق استقرار كبير في الوضع الأمني.

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة -الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

العراق والصناعة النفطية

إيمان محسن جاسم

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) تقريرها السنوي لعام 2010 بشأن الصناعة النفطية في العالم، الذي تضمن تقريرا مفصلا عن إنتاج النفط الحالي والمتوقع للعراق، حيث أشار التقرير إلى جملة من الحقائق التي رصدناها في كتابات سابقة نشرت في (المدى الاقتصادي) بخصوص إمكانات العراق الفعلية لتصدير النفط وما أعلنته وزارة النفط مرارا وتكرارا خاصة ما يتعلق منه بإنتاج 12 مليون برميل من النفط الخام يوميا وهذا الرقم الذي تحدث عنه الكثيرون وحاولوا إبرازه وترسيخه كحقيقية لا يمكن مناقشتها.

التقرير أكد أن دعوة العراق لإنتاج ١٢ مليون برميل ما زالت لم تتحقق، نتيجة لأسباب كثيرة، تتقدمها البنى التحتية للمنشآت النفطية العراقية التي تعاني من سوء الصيانة وعمرها الزمني، يضاف إلى ذلك خطوط الإنتاج والحاجة المالية لتطويرها و التي تقدر بـ١٥٠ مليار دولار لإنعاش قطاع النفط والوصول إلى إنتاج ٦ ملايين برميل في ٢٠٢٠.

وهذا يعني حقيقة مهمة جدا بأن هنالك أموراً فنية كبيرة تسهم في إنعاش الصناعة النفطية العراقية لا يتم عبر التصريحات والأمنيات البعيدة عن الواقع ومحاولة الخلط بين الأمنيات والواقع الحقيقي، خاصة وإن وزارة النفط اعتمدت في تقديراتها على توقعات وتعهدات الشركات الأجنبية التي رست عليها جولة التراخيص الأولى والثانية وهذا ما أكده المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد الذي حاول التقليل من تقرير الوكالة الدولية للطاقة حيث قال: إن «الوزارة عندما أعلنت الأرقام جاءت نتيجة تعهدات الشركات العالمية التي تم التعاقد معها وفقا لجولتي التراخيص الأولى والثانية من أجل الوصول إلى معدلات الإنتاج، وأتوقع أن هذه الشركات من غير الممكن التضحية بأسمائها وتاريخها، خصوصا أنها شركات عالمية رصينة وبالتالي فإن هذه الشركات أعلنت أرقامها نتيجة الدراسات والمسوحات الخاصة بالحقول النفطية».

وبالتالي فإن تقرير الوكالة الدولية للطاقة تقرير فني رصين ينظر للصناعة النفطية في العالم من منظار يختلف بالتأكيد عن منظار الشركات الساعية لتحقيق بعض الاستثمارات في هذا البلد أو ذاك ومحاولة رسم صورة جيدة لعملها، خاصة وإن أغلب الشركات التي رست عليها التراخيص هي مجموعة ائتلافات لشركات متعددة الجنسيات من هولندة وماليزيا والصين وفرنسا، وما نريد أن نقوله إن الوزارة لا يمكن أن تعتمد على تقديرات شركات بقدر ما تعتمد على خبرتها الطويلة جدا من جهة وواقع الصناعة النفطية من جهة أخرى وهي أعرف بذلك من غيرها، خاصة وإن الأرقام التي أعلنتها الوزارة أرقام عالية جدا، وحقيقة الأمر شكلت ما يمكن تسميته (بالوهم الإنتاجي) حيث يعرف الجميع أن الوصول لرقم ١٢ مليون برميل يوميا يحتاج إلى عوامل عدة أهمها الأمن، وجود شبكة أنابيب قادرة على نقل هذه الكمية، وجود آبار نفطية بإمكانها تأمين هذه الكمية الهائلة من النفط الخام، خاصة وان العقود التي وقعت قد ترفع سقف الإنتاج خلال العامين المقبلين إلى ثلاثة ملايين برميل في أحسن الأحوال، وقد تكون هنالك نسب ارتفاع تدريجية خلال السنوات القادمة حددها تقرير الوكالة الدولية للطاقة بحدود ١٠٪.

من جهة أخرى فإن التقرير توقع بأن العراق سينجح في زيادة الإنتاج بما يكفي لتجاوز المنافس التقليدي إيران، فيما بعد عام٢٠١٥، لكنه أشار إلى الوصول لإنتاج ٦ ملايين برميل يوميا لن يتم قبل عام ٢٠٢٠، مع اعتراف التقرير بزيادة الاحتياطات النفطية للعراق وهذا شيء مؤكد، لكن ما نريد أن نقوله إن زيادة الاحتياطيات لا يعني بالضرورة زيادة الإنتاج لكنه يشكل عاملا مهما من عوامل زيادة الإنتاج بطريقة تتناسب واحتياجات السوق العالمية وعدم التضحية بأسعار النفط المناسبة على حساب زيادة الإنتاج.

العامل المهم الآخر الذي يتمثل بتأمين ١٠٠-١٥٠ مليار دولار كاستثمارات في الصناعة النفطية لغرض إنعاشها وتحقيق ارتفاع في الإنتاج مع ضرورة الإشارة إلى احتياجات السوق العالمية وهل بإمكانها استيعاب هذه الكمية من النفط العراقي خاصة وإننا لسنا البلد الوحيد المنتج للنفط، مع الأخذ بنظر الحسبان سعي الدول المستهلكة للنفط للبحث عن بدائل أرخص ماديا، وأنظف بيئيا وسط توقعات خبراء النفط بزيادة سعر البرميل في السنوات القادمة ليلامس ١٠٠ دولار أو أكثر.

مستهلكون يؤكدون احتضار مفردات البطاقة التموينية والوزارة تكثر بالوعود من دون جدوى

بغداد / وكالات

ظلت وزارة التجارة أكثر من سبعة اعوام تتخبط في عملية توزيع مفردات البطاقة التموينية ومازالت تستمر بادعاءاتها من اجل تطوير العملية التوزيعية، حيث ان المشهد لا يدعو الى التفاؤل بقدر ما يؤكد تراجع الاداء في ما يخص البطاقة التموينية.

وأكد عدد من المستهلكين لـ (وكالة انباء الاعلام العراقي) تذمرهم لسوء عملية توزيع المفردات التموينية بعد وعود الوزارة التي ذهبت أدراج الرياح.

المواطن احمد عبد الصمد معلم ابتدائية يقول: الوزارة بحاجة الى مسؤول تكنوقراط معتمدا على ادارات مهنية من اجل الارتقاء بالعمل التجاري، وتمنح للتجارة موازنة الا انها مبعثرة رغم اننا نعلم ان المسؤول يتفنن في اضاعة الموازنة ورغم ذلك قد لزمنا الصمت والا ماذا يعني تقليص المفردات التموينية بعد ذلك حذفها بطرق عجيبة؟!.

ويضيف انه بعد ان قلصت الوزارة عدد من المفردات والابقاء على خمس فقط، تقوم الوزارة عبر منافذها باعطاء مادة واحدة لهذا الشهر واخرى للشهر الثاني ومادة للشهر الاخر واخذ المبلغ كاملا من المواطن وفي الحقيقة هو لم يستلم مفردات كاملة لشهر.

محمد عبد المطلب التميمي يقول: بدءاً ان الوزارة مشكورة لتقديمها المفردات التموينية الا انها تعثرت في الآونة الأخيرة من العام الماضي ما أدّى ذلك الى شراء المواد من الأسواق وإرتفاع الاسعار الغذائية نتيجة لعدم اعطاء المفردات التموينية للمواطنين وقد اهملت الوزارة بالواجب الملقى على عاتقها وبهذا استحوذ التجار على السوق المحلية وازدادت الامور سوءا على المواطن لذا اتمنى على الوزارة العمل المثمر والابتعاد عن الروتين المقيت والضغط على وكلاء المواد الغذائية لكون البعض الاكبر منهم اصبحوا ذئابا على اجسادهن ثياب والناقل صار تنينا والتاجر امسى ديناصورا وبمباركة وزارية بحتة وصار من المستحيل على الوزارة تلبية المطالب للمواطنين.

المواطن احمد يعمل اعلامي يقول: ان البطاقة التي اعدت من زمن طويل لدعم المواطن بمواد غذائية تعينه على امور حياته اصبحت ضربا من الحلم.. بل انها اصبحت كمستمسك ثبوتي من المستمسكات الاربعة وحتى هذا المستمسك الغي من قبل مجلس الوزراء في المعاملات الرسمية اذا ماالذي بقي من البطاقة التموينية.وماالذي بقي للطبقة الفقيرة؟. لقد وصلت مفردات البطاقة في ايام الحصار الى ١٩مادة من ضمنها الكماليات اما الان فاصبحت مادة او اثنتين شهريا وهذه من المفارقة المبكية حقا!سوء في التوزيع تعثر في النوعية وانعدامها مخالفات للوكالات لا تعد ولا تحصى مواد مفقودة هذا هو حال البطاقة التموينية وما خفي كان اعظم!.

الى ذلك علنت وزارة التجارة بانها ستنفذ خلال العام المقبل خطة جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تعتمد على مستوى دخل المواطن العراقي.

وقال وكيل الوزارة وليد الحلو في تصريح صحفي: إن الوزارة ستتبع خطة جديدة في توزيع مفردات البطاقة التموينية ستنطلق في بداية العام المقبل تعتمد على المستوى الاقتصادي للفرد العراقي.

وأضاف الحلو أن الوزارة ستعتمد في سجلاتها بشأن توزيع مفردات البطاقة التموينية على بيانات وإحصائيات دقيقة فيما يتعلق بالمناطق الفقيرة.

وأعلنت وزارة التجارة العراقية في وقت سابق عن إعداد دراسة شاملة لوضع أولوية للمناطق الفقيرة في توزيع الحصة التموينية، موضحة أن قلة التخصيصات المالية هي التي تقف وراء تعثر تسليم مفردات البطاقة التموينية.وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

وفي نهاية تلك الحقائق لابد من القول ان مليارات الدولارات تمنح كموازنة لوزارة التجارة وملياراتٍ تصرف كموازنة تشغيلية ومليارات تصرف (تسهيل امر) للمسؤولين ولكن كنا نأمل خيرا بعد سقوط النظام السابق الذي اذاقنا علف الحيوانات وتفرد لذاته.

و ان الوزارة بعد ان قلصت اربع عشرة مادة كانت معتمدة اصبحت خمسا الاساسية وهن الطحين غير قابل للشواء بسبب رداءة النوعية والمنشأ.

اما الشاي لازال رابضا على الموانيء وتخلى التاجر عنه بعد ان اتضح كذبه وغشه حيث تبين انه نشارة الخشب مصبوغة بمواد سوداء وتطعيمه بنوعية شاي ايراني وكتب عليه شاي سيلان واستمر بتوريده ست سنوات وبملايين الدولارات، أما الرز الفيتنامي الذي تمتنع اغلب العوائل العراقية من طبخه ولعدة اسباب منها احتمال كبير جدا انه مصاب بالاشعاعات النووية ونحن الدولة الوحيدة التي نستورد هذه المادة التي لا تطبخ ومادة السكر لا توزع اطلاقا والوزارة تستحصل المبالغ من المواطنين اجباريا والمادة الاخيرة مادة الزيت توزع بلا علمية حيث اهالي الكرخ لم يستلموا علبة واحدة كما هي الحال في اهالي الرصافة باستلام السكر الى هنا تنتهي المواد التي يتبجح بها المسؤولون!!

والسؤال الاهم الى متى يستمر هذا التلكؤ في توزيع المفردات التموينية على الرغم من التخصيصات المالية المقرة ضم الموازنة العامة للدولة، الا ان المفردات لاتصل الى المستهلك بشكل كامل وبنوعيات ذات مناشيء رديئة!.

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

الأزمة الاقتصادية تطيح بالحكومة الايرلندية

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

واجهت الحكومة الايرلندية انهياراً وشيكاً الأسبوع الماضي، بعد يوم واحد من توقيعها على مئة مليار دولار كخطة إنقاذ، الأمر الذي سيمهد الطريق لإجراء انتخابات جديدة مطلع العام المقبل والتقليل من خطر تهديد عدم الاستقرار السياسي على الأزمة المالية الأوروبية التي باتت أسواقها على حافة الهاوية.

وتحت ضغط مواجهة الانشقاقات على المستوى العالي في ائتلافه الحاكم، قال رئيس الوزراء بريان كوين: انه سيحل الحكومة بعد تمرير ميزانية البلاد الحاسمة في أوائل عام ٢٠١١، متوجاً الأزمة الاقتصادية بيوم قاتم بالنسبة لأيرلندا بعد ان حاول محتجون اقتحام مبنى البرلمان في دبلن، وبعد الموافقة على إجراء انتخابات جديدة، بدا كوين متيقناً أنه سيصبح الضحية السياسية الأولى لأزمة الديون في منطقة الستة عشر عضواً لليورو.

تطورات الأزمة وبثت الرعب في الأسواق المالية والدوائر السياسية داخل منطقة اليورو، حيث فرضت تدابير تقشف شديدة للحفاظ على الوحدة النقدية من انهيار غير متوقع قد يصاحب الانتخابات العامة، ويبدو إن الانهيار الوشيك للحكومة الايرلندية بعد خطة إنقاذ مكلفة جاء ليؤكد المخاوف التي كانت واردة منذ زمن طويل وحتى الآن من الأزمة المالية.

وحذر محللون من أن البلدان المثقلة بالديون كالبرتغال وإسبانيا التي تدفع ديونها من خلال تخفيضات في الميزانية لا تحظى بشعبية، قد تواجه قريباً خياراً غير مريح لو استمرت بالتهاون في تخفيض العجز مع أسعار الفائدة الباهظة عبر عقوبات من الأسواق المالية أو من الناخبين الغاضبين المنزعجين من صعوبات الاقتصاد الطوال.

وقال ديزموند لكمون، وهو مدير تنفيذي سابق في هيئة صندوق النقد الدولي الذي يعمل حالياً في معهد أمريكان انتربرايز بواشنطن: "ستحدث هذه المشاكل مع كل هذه الدول، وايرلندا كانت الأولى فقط التي دخلت اللعبة"، وأضاف: "أنهم جميعاً لديهم سعر صرف ثابت وينبغي أن توضع تعديلات واسعة، حيث يتساءل الناس ما إذا كانوا على الطريق الصحيح".

أحد نواب البرلمان من حزب (فانا فيل) الذي يرأسه رئيس الوزراء بريان كوين أشار إلى ان مهارات كوين السياسية هي من ساعدته على البقاء في منصبه كرئيس ترأس على مدى ثلاث سنوات متتالية من الانكماش الاقتصادي، وانهيار أكبر بنك خارج آيسلندا وخطة إنقاذ مهينة، موضحاً انه أجبر من قبل شريك في الائتلاف، وهو حزب الخضر، الذي أعلن انه سينسحب من الحكومة مرة واحدة في سلسلة من الإجراءات المالية والسياسية لتلافي الأزمة.

وفي بيان له قال كوين: "هناك ظروف حتمية تخدم المصلحة الوطنية تسمو فوق الاهتمامات الأخرى، بما في ذلك الاهتمامات السياسية للأحزاب والأشخاص.. ونحن الآن نعيش واحداً من هذه الظروف".

وفي ذات البيان أكد كوين أن حكومته ستقدم خطة مدتها أربع سنوات لخفض العجز إلى ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٤، ضمن ميزانية للعام القادم تدرس حالياً ليتم التصويت عليها في السابع من كانون الأول المقبل، ولتمرير الميزانية سوف يدعى إلى وضع ٨,٢ مليار دولار في المدخرات، والتي ستكون أول عقبة رئيسة تواجه الحكومة لضمان وصول ١٠٠ مليار دولار لا تزال بحاجة ماسة إلى الإطفاء، وجاء انشقاق حزب الخضر بمثابة صدمة لكوين، الذي اجتمع مع قادته لمدة خمس ساعات يوم الأحد الماضي ولم يكن لديه أدنى فكرة أنهم كانوا على وشك الدعوة لإجراء انتخابات جديدة. وأياً كان الأمر أصبح الآن من شبه المؤكد أن الانتخابات العامة ستعقد مطلع العام المقبل.

من جانبها قالت جوان بيرتون، نائبة زعيم المعارضة لحزب العمال: "إن المزاج العام في البلاد يتجه نحو الانتخابات، والشعب يريد ولاية جديدة، وهذا الأمر بات واضحاً"، كما ذكرت بيرتون، التي تشغل أيضاً منصب المتحدثة باسم الشؤون المالية لحزب العمال: إن زعماء الحزب بحاجة إلى رؤية مزيد من التفاصيل بشأن الميزانية التي اقترحها كوين، وحتى يتم تقديم تلك التفاصيل فأن الحزب لا يميل إلى التوصية بها.

لكن زعيم حزب الخضر، جون غورملي أوضح في بيان انه لن يعرض للخطر خطة الإنقاذ المالي للبلاد من خلال تحدي الميزانية، حتى وإن كان من المرجح أن تدعو إلى اتخاذ تدابير قاسية مثل الانخفاض الحاد في الحد الأدنى للأجور (الوقت الحاضر واحداً من أعلى المعدلات في أوروبا)، وتخفيضات في استحقاقات الطفل العالمي (مدفوعات البلاد لجعل الآباء مع الأطفال بصرف النظر عن مستوى دخلهم).

وقال كوين مستسلماً للخطاب الدافع إلى استقالته وإجراء انتخابات جديدة: إن مصلحة الناخبين، لجميع أبناء شعبنا، لن يخدمها التأخير أو التشكيك بخطوات المعالجة، لأن الخطوات باتت ضرورية لتأمين استقرارنا الاقتصادي والمالي".

حزب (فيانا فيل) اعتلى السلطة منذ عام ١٩٩٧ وكان كوين قبل ان يستلم رئاسة الحزب عام ٢٠٠٨ وزيراً للمالية وأصبح بعدها بذرة للطفرة العقارية الايرلندنية التي جرى زرعها في النصف الأول من هذا العقد.

ما يجري علناً في ايرلندا يحصل خلف الكواليس في بلدان أوروبية أخرى تواجه ضغوطاً متزايدة بسبب ارتفاع معدلات البطالة وركود النمو (من المتوقع أن البرتغال وإسبانيا ليس لديهما أي نمو هذا العام، في حين أن أيرلندا تأمل ان تحقق أكثر من ١ في المئة)، أما التدخل من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي فقد كان متوقعاً، الذي كان بمثابة صدمة للمواطنين من أصل أيرلندي الذين يشعرون بقلق عميق من احتمال أن الصندوق سيقوم بفرض تخفيضات حتى على الجماهير للتقليل من الركود، وعلى مدى الأيام الأربعة الماضية فريق صندوق النقد الدولي تحصنوا في فندق فخم في دبلن، يتبعهم المصورون كلما انتقلوا الى البنك المركزي او الى وزارة المالية.

عن/ نيويورك تايمز

الصين تعمل على زيادة المحاصيل لكبح جماح أسعار المواد الغذائية

ترجمة/ سيف فاضل

قال مسؤولون حكوميون في الصين: إن الحكومة الصينية تزيد من طموح المزارعين على زراعة وإنتاج الكثير من الخضراوات في الأشهر القادمة يأتي ذلك لمعالجة العنصر الرئيس في الارتفاع الأخير التي شهدته المواد الغذائية في أسعارها، أن هذا الالتزام الجديد هو جزء من حملة واسعة النطاق تطلقها الحكومة الصينية من اجل زيادة الإمدادات الغذائية وقد كثفت هذه الجهود بشكل كبير في الأسبوعين الأخيرين منذ أن بدأت أسعار الزراعة بالارتفاع المفاجئ وبشكل حاد.

وقال وزير الزراعة الصيني "هان تشانغ" في تصريحات نشرت في موقع وزارته الالكتروني: إن الحكومة تخطط لزيادة المساحات الخضر بنسبة ٧ ٪ والإنتاج النباتي بنسبة ٧,٥ ٪ .. إن الغاية من ذلك أكثر من ضعف معدل النمو والبالغ ١,٨ ٪ في المساحات الخضر في عام ٢٠٠٩ وستكون الزيادة ٣,٣ ٪ عن عام ٢٠٠٨ وفقا للبيانات التي أعطاها مستشار استشارات الحبوب الزراعية الصينية المحدودة.

يشار إلى أن هذا الإجراء الجديد يستهدف الزيادة الحاصلة في أسعار الخضراوات وتضاعف الإنتاج هذا العام مثل الثوم والزنجبيل بينما أعلن أيضاً عن زيادة الحبوب بنسبة أقل، فعلى سبيل المثال شهد ارتفاع الذرة ارتفاعا متواضعا نسبيا أي من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ وان تصريحات " هان تشانغ " قد أضافت وابلا من التدابير التي اتخذتها الحكومة لدحر زيادة الأسعار.. وقد أشار "جيانغ دينغ تشي" وهو يشغل موقع نائب رئيس لجنة تنظيم المصارف الصينية: علينا أن ندعم تلك المنتجات الزراعية مع وجود فجوة كبيرة في المؤن والتغذية وزيادة إنتاج هذه المنتجات والقدرة على التجهيز وذلك من اجل زيادة الأسواق.

إلى ذلك فقد تراجعت بعض أسعار المواد الغذائية في الأسبوعين الماضيين بعد موجة من تشديد التدابير وان هذا التطور قد ساعد الحكومة لإعلانها بانتصار مبكر وقد خفضت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الأسعار بما فيها القطن والمطاط وزيت فول الصويا والسكر بالإضافة إلى النحاس، وتعود أسباب الانخفاض السريع في العقود الآجلة إلى إصدار إشعار من قبل مجلس الدولة على استقرار الأسعار لحماية سبل العيش الأساسية ومن الأسباب الأخرى هو التراجع الحاد في أسعار السلع العالمية يأتي ذلك عن اللجنة الوطنية للتنمية نقلا عن انخفاض أسعار الزنك العالمي وفول الصويا والذرة والمطاط، إضافة إلى ذلك فقد بينت اللجنة انخفاض أسعار القطن بنسبة ٢٤٪ من أعلى مستوياتها في تشرين الثاني، وتضاعفت أسعار القطن تقريبا هذا العام وسط الجفاف والنقص المحلي والعالمي، ومع ذلك فقد تفاوتت أسعار الزراعة هذا العام استجابة لمجموعة من العوامل بما في ذلك ظروف الجفاف في البحر الأسود فضلا عن توقعات في انخفاض المحصول في الولايات المتحدة.

وقال مجلس الوزراء الصيني الأسبوع الماضي: قد تطبق الرقابة على الأسعار إذا لزم الأمر على المنتجات الغذائية ألا أن الرقابة على الأسعار تعد مقياساً للجدل.

وقال الدكتور "ليف ماي" وهو محلل زراعي: على الحكومة أن تهدف إلى تعديل الأسعار بدلا من التقلب وان تضع في اعتبارها العوائل ذات الدخل المنخفض فضلا عن تلبية متطلبات المزارعين.. إلى ذلك فقد شوهد محصول الحبوب الصينية عن كثب هذا العام خصوصا بعد تراجع محصول الحبوب في الخريف بنسبة ٠،٦٪ من سنة إلى أخرى وبكين تسعى جاهدة لإطعام عدد متزايد من السكان في ظل ارتفاع الطلب وتباطؤ الزيادات في الغلة في الوقت الذي يتوقع فيه المراقبون ان الحكومة الصينية قد تواجه مهمة صعبة لإدارة الأسعار في الأشهر المقبلة في الوقت الذي تراجعت فيه احتياطات البلد الزراعية.

عن/ صحيفة وول ستريت الأمريكية

البنك التجاري العراقي يتطلع إلى توسعات في الخارج

ترجمة/ المدى الاقتصادي

تحدث رئيس البنك التجاري العراقي حسين الازري عن خطط البنك من اجل التوسع خارجيا ومضاعفة عدد فروعه في العراق العام المقبل من اجل الاستفادة من الطفرة النفطية المتوقعة.

وأضاف الازري: أن البنك الذي تتم إدارته من قبل الدولة يتطلع أيضا إلى صفقات تمويل في قطاع الطاقة في العراق الذي يعد عضواً في منظمة (أوبك) فأنه يمضي قدما في خططه من أجل زيادة الإنتاج النفطي يأتي ذلك من خلال سلسلة من الصفقات مع شركات النفط وإعادة بناء اقتصاده المنحدر.

وأكد الازري في مقابلة أجريت له على هامش مؤتمر عن النفط والغاز في مركز صناعة النفط في البصرة: أن العمل هو اختيار ونتوقع بحلول نهاية العام القادم ستغطي فروعنا جميع أنحاء العراق، فضلاً عن أنه سيكون لدينا ثلاثة فروع خارج العراق.

وأوضح ان البنك الذي لديه (١٥) فرعاً في العراق في الوقت الراهن فهو يخطط لفتح ثمانية أو تسعة فروع أخرى في العام المقبل والحصول على موطئ قدم له في كل من بيروت ولندن إضافة إلى اسطنبول من اجل تغذية شهية المستثمرين الذين يتطلعون للاستثمار في العراق.

ويشار إلى أن بغداد وقعت سلسلة من الصفقات مع شركات النفط العالمية في العام الماضي من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام لتصل إلى مستويات الطاقة الإنتاجية للبلدان الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والتي تصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا من أصل ٢,٥ مليون برميل يتم إنتاجه حالياً.

من ناحية أخرى فأن العراق عانى الحرمان أيضا من الكهرباء، فالعراق قام بوضع خطط من أجل زيادة سعته الإنتاجية من الطاقة الكهربائية ويأتي ذلك عن طريق بناء مصانع جديدة وإضافة تربينات جديدة للمحطات القائمة في الوقت الحالي.

وقال الازري: إن العراق لديه خطط كبيرة من اجل بناء وإعادة البنية التحتية لتصدير النفط وذلك لتلبية الزيادة المتوقعة في أنتاج النفط الخام إلا انه (العراق) يفتقر إلى التمويل الكافي بعد سنوات من الحرب والعقوبات والتراجع وهذه العوامل كلها أدت إلى انهيار اقتصاده.

وقد أحيط الأزري بمجموعة من المستثمرين الذين يمثلون الشركات التي فازت في قطاع النفط العراقي مثل شركة ويذرفورد وشركة شلمبرجير وبترونـاس الماليزية.

وتابع: "كما نرى في البصرة أن الأمن لم يوقف المستثمرين من المجيء إلى هنا وقد بدأت الحملات من شركات النفط والآن أننا نرى شركات الخدمات تأتي أيضا وهذا بدوره سيؤدي الى جذب الفنادق والمطاعم والمجمعات السكنية والمكاتب، بل أنها بدأت بالفعل.

وقال الأزري: أننا نرى أرباح البنك الصافية قد ازدادت بنسبة ٢٥٪ في المئة في عام ٢٠١٠، وقد بلغت الأرباح نحو ٣٠٥ مليون دولار وأننا كنا نستهدف إلى الزيادة بنسبة ٢٠٪ في الأرباح الصافية في عام ٢٠١٠ إلا أنني أتصور انه سيكون أكثر من ذلك أي بنحو ٢٥٪ وهذا أمر جيد مؤكدا على انه قد تم البدء هذا العام في الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية للشركات ونحن نتوقع أن الازدياد سيحصل في الإيرادات ونخطط لزيادة رأس المال من (٤٢٧) مليون دولار إلى مليار دولار.

عن صحيفة/ الغارديان البريطانية

الاقتصادي | العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

المرصد الاقتصادي

أسواق الملابس المستعملة.. بين ذوي الدخول العالية والمحدودة

بغداد/ علي الكاتب

الجميع يعرف ان أسواق ومحال بيع الملابس المستعملة (البالات) روادها من الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً في المجتمع العراقي، وهذا بديهيا لعدم استطاعة الفقراء وشريحة محدودي الدخل وهي من الشرائح الكبيرة في مجتمعنا التي لا تتمكن عائلاتها من شراء الملابس الجديدة لأبنائها جميعهم وفي جميع الأوقات من دون اللجوء الى الملابس المستعملة وشرائها من المحال والأسواق التي أصبحت منتشرة في عموم المناطق في العاصمة العراقية والمحافظات الأخرى، إلا أن الغريب في الأمر والجديد في ذات الوقت هو قيام البعض ممن يصنفون على كونهم من العائلات الغنية او ميسورة الحال بالتسوق من محال بيع ملابس البالات وشراء ما يحتاجونه من ملبوسات متعددة لمختلف أفراد الأسرة ومزاحمتهم للفقراء وكسر خلوتهم لهذه المحال والأسواق التي كانت في السابق محسوبة لهم حصرا.

ميساء جبار امرأة ميسورة الحال كما هو واضح من هيئتها وملابسها والإكسسوارات والحلي التي تضعها قالت: ليس الفقراء وحدهم من يشترون من أسواق البالات، بل نحن شريحة الأغنياء نشاطرهم فيها برغم انني ميسورة الحال ولي أقرباء وأخوة يقيمون في الخارج ويرسلون لي الكثير من الملابس الجديدة والتي تحمل ماركات تجارية عالمية معروفة وبإمكاني شراء ما أريد وقت ما أشاء.

وأضافت: الا انني اشتري الملابس والأحذية المستعملة من الأسواق الشعبية في سوق بغداد الجديدة التي أجد فيها بعض الموديلات غير المتوفرة في المحال الراقية والأنيقة في المناطق الغنية المعروفة في منطقة زيونة وشارع الربيعي وشارع فلسطين، والتي أفضل اقتناءها وارتداءها وهي لا تقل في المنظر والجودة عن الملابس والأحذية الجديدة، بل قد تفوقها في بعض الأحيان، وان بعضها يجذبني كثيراً وغير موجود في الأسواق الأخرى والمحال التي تعرض وتبيع الملابس والأحذية الجديدة.

زيد الرفيعي مهندس معماري في شركة حمورابي قال: ان العراق برغم كونه من أغنى البلدان النفطية في العالم الا انه مر بفترات عصيبة من الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على شعبه في حقبة التسعينات من القرن الماضي بسبب السياسات الخاطئة للنظام المباد،مما جعل العائلات العراقية والفرد العراقي يعتاد على أجواء التقشف والحد من البذخ في المشتريات والاقتصار على ما يحتاجه فقط وترك الأشياء والاستخدامات الكمالية الإضافية،وهنا قد يجمع الطبع والتطبع في آن واحد ووقت بذاته ما يجعل المواطن العادي برغم ارتفاع قدرته الشرائية يفضل شراء الملابس الرخيصة الثمن والاقتصاد في الاستهلاك الى درجات متدنية نظراً لما اعتاد عليه في وقت سابق.

وأضاف: ان اجتماع الناس على اعتماد نهج واحد في التسوق برغم اختلاف قدراتهم المالية يعطي مؤشرات واضحة للحمة الوطنية بين مكونات ذلك المجتمع ورغبتهم في مشاركة الرغيف الواحد والملبس ذاته وعدم التمييز بين هذه الشريحة وغيرها، وهذا ما وجدته في بعض المجتمعات التي تنحى حكوماتها منحى اشتراكيا في القوى الإنتاجية والاقتصادية،بخلاف المجتمعات التي تنتهج حكوماتها النهج الرأسمالي واقتصاد السوق في التمايز الاقتصادي بين الشرائح الاجتماعية بين الطبقة الأكثر غنى والطبقة الفقيرة التي تعيش فقراً مدقعاً.

رعد وليد ٢٨ عاما قال: ان أسواق ومحال البالة وجدت وعرفناها خاصة لشريحة الفقراء ومحدودي الدخل فلا داع ان يتواجد الأغنياء فيها مقتحمين خَلوة الفقراء طالما انهم قادرون على شراء الملابس الجديدة في اي وقت كان،خاصة ان هذه الأسواق الملاذ الأخير للمواطن البسيط هربا من غلاء الأسعار باحثين فيها عن ضالتهم في شراء الرخيص من الملابس بابخس الأثمان.

أمير ناظم ٤٥ أب لأربعة أولاد قال: ان الملابس المستعملة هي تبقى الخيار الأفضل والمناسب للفقراء والشرائح الاجتماعية المتوسطة برغم مزاحمة الأغنياء لهم فيها، لانها أصبحت عادة لهم وطوق النجاة أمام سيل الغلاء المستشري في أسواقنا المحلية والتي تمثل في الوقت الحاضر المعاناة الأكثر وطأة على العائلات العراقية،وهي مقنعة لنا وبإمكاننا إقناع أبنائنا لطالما نذهب بها الى محال الغسيل الجاف لغسلها بطريقة الغسل الجاف وكيها وتعقيمها بالبخار لتصبح جديدة او أفضل من مثيلاتها الجديدة والتي تغلف بعد ذلك بأكياس النايلون اللماعة لتبدو براقة وجذابة للناظرين طالما انها تحمل ماركات أجنبية تجعلها أفضل كثيراً من تلك الملابس التجارية ذات الطابع والمضمون من المناشئ الصينية وغيرها.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | مصطفى جعفر
الاخراج الفني : حيدر رعد
التنضيد الالكتروني : ليث محمد رضا - احمد عبد ربه
التغطيات والمتابعات:
التصحيح اللغوي: محمد حنون
التصوير: أدهم يوسف

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

الفلسفة الاقتصادية المطلوبة

■ عباس الغالبي

في تتبع ومراجعة متمعنة للسياسات الاقتصادية في العراق يتجلى التخبط وعدم وضوح الرؤيا وارتباك التعامل سواء مع الجوانب المالية أم النقدية أم القطاعات الانتاجية أم الجوانب الاقتصادية الاخرى، التي تعتمد اعتماداً كلياً على العائدات النفطية وسوء استخدامها، حيث نرى ضعف الانشطة الاقتصادية وتراجع أداء القطاعات الانتاجية وعدم الفاعلية للقطاع الخاص وغياب الاستثمار مع ضعف واضح لجدلية التنويع الاقتصادي، الامر الذي أدى الى بروز مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد الكلي بسبب سيطرة القطاع النفطي وتراجع القطاعات الانتاجية وضعف اداء القطاعات الاخرى كقطاعي الكهرباء والخدمات.

كما ان الفشل في السياسات الزراعية والصناعية جعل هذه القطاعات تتراجع في مديات مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي جعل العراق بلداً مستورداً مستهلكاً.

> **الفلسفة المطلوبة يفترض ان تتحرك على وفق مؤشرات تحدد الخلل ومن ثم تضع العلاجات عبر سياسات اقتصادية مرسومة ومصممة بدقة متناهية سعياً لتحقيق الاستقرار والنجاح الاقتصادي بوقت قياسي، وهذا الامر بطبيعة الحال لاشك انه مرتبط بالاستقرار السياسي والأمني الذي يفتح نوافذ مشرعة على نجاحات من الممكن ان تكون واقع حال لامتلاك الاقتصاد العراقي مقومات وركائز هذا النجاح.**

ويضاف الى ذلك الظواهر اللافتة للنظر والبارزة كالبطالة والتضخم ومستوى الفقر وازمة السكن، كلها تجعل الحاجة ملحة لتصميم سياسات اقتصادية تخرج من رحم فلسفة اقتصادية واضحة تتعامل مع معطيات الواقع الاقتصادي بعملية وحكمة وبنظرة ثاقبة تعطي العلاجات الناجعة في القطاعات الاقتصادية كافة، كلها تسير بشكل متواز، ذلك ان العلاجات لابد ان تسير دفعةً واحدة مع أولويات محسوبة لان الاجزاء تصير بالنتيجة كل مترابط.

كما أن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي خلقت التشوهات الحالية، حيث ان الامر يتطلب اعتماد فلسفة اقتصادية تنتج وتفضي الى سياسات اقتصادية بمثابة برنامج حكومي ينفذ على وفق سقف زمني محدد ومن الجوانب المهمة التي يراها كثير من الخبراء والتي استخلصت من خلال الطروحات الاكاديمية والخبرة الاخرى والعمل الاعلامي الميداني اليومي المتواصل نرى ان تتجه الامور الى زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، لاسيما وان هناك جهداً حثيثاً من هيئة الإستثمار الوطنية لدفع عجلة الاستثمار بالشكل الذي يحقق مردوداً اقتصادياً ينعكس على القطاعات الاقتصادية كافة.

والفلسفة المطلوبة يفترض ان تتحرك على وفق مؤشرات تحدد الخلل ومن ثم تضع العلاجات عبر سياسات اقتصادية مرسومة ومصممة بدقة متناهية سعياً لتحقيق الاستقرار والنجاح الاقتصادي بوقت قياسي، وهذا الامر بطبيعة الحال لاشك انه مرتبط بالاستقرار السياسي والأمني الذي يفتح نوافذ مشرعة على نجاحات من الممكن ان تكون واقع حال لامتلاك الاقتصاد العراقي مقومات وركائز هذا النجاح.

ولكن لايمكن ان تكون الاجراءات الترقيعية والارتجالية هي السبيل الامثل لتحقيق التنمية المطلوبة ما لم تكن هناك سياسات محسوبة ولعل العراق زاخر بالطاقات والكفاءات القادرة على تصميم هذه السياسات، وهي دعوة للحكومة الجديدة ان تستعين بجميع الكفاءات والطاقات لرسم برنامج حكومي يستند على فلسفة واضحة المعالم تتعامل مع الاختلالات والسلبيات برؤية واقعية وتضع الاصلاحات المطلوبة باشتراك الرؤى والافكار المختلفة مع خلق موازنة تتناسب مع امكانات العراق الاقتصادية في المجالات كافة، وهذا الامر يتطلب جهداً كبيراً من قبل الجميع سعياً للنهوض الاقتصادي المطلوب.

abbas.abbas80@yahoo.com